

**إجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي الذي أُنعقد في كيب
تاون – جنوب أفريقيا في الفترة 25-27 أكتوبر 2008م
برعاية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
الخرطوم – السودان
تم تنظيم الإجتماع من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في
أفريقيا والعالم العربي**

مقدمة: (1.0)

إن نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد أدت إلى حدوث برود في العلاقات بين الدول النامية وذلك نتيجة لظهور نظام عالمي أحادي القطب . وكما أصبح عليه الحال فإنه قيادة العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنبثق عن محور وإطار فلسفي واحد.

(1.1) وعلية فإن البلدان النامية التي مازالت حتى الآن تلعب دوراً محايداً من أجل الحصول على المعونات الاقتصادية والدعم السياسي والاقتصادي من القوى الكبرى المتنافسة أصبحت الآن غير قادرة على الحصول على ذلك الدعم بالقدر الذي تطمح إليه من أجل رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

(1.2) وجود حالة من الشك في العالم الأحادي القطب أصبح مرتبطاً بظهور العولمة التي تهدف إلى خلق مقاييس جديدة في اتجاهات السوق العالمية وكذلك الخدمات والسلع والسلوك السياسي . وعليه فقد رأت الدول النامية أنه أصبح لزاماً عليها القيام بتشكيل تجمعات إقليمية بحيث تتمكن من استغلال مواردها وطاقاتها الكامنة وبناء منطلقات إقليمية قوية تتمكن من خلالها على المنافسة بفعالية في السوق العالمية وكذلك تحسين أداءها الاقتصادي.

(1.3) لقد أضحت مفيداً بأن توافر ظروف تجارية مواتية أصبح مفيداً بدرجة كبيرة لجميع الأطراف المعنية وذلك بشكل أفضل من الشروط المفروضة على الدول النامية من قبل الدول الصناعية الكبرى بخصوص الحصول على الدعم والمعونات.

(1.4) لا تستطيع الدول النامية في أفريقيا والعالم العربي بمفردها القيام بتطوير البنى التحتية الخاصة بمنتجاتها وكذلك تدريب قواها العاملة وتشكيل إطار تنظيمي مناسب للإنتاج والمشاركة الفاعلة في السوق العالمية لهذا كان تأسيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

(1.5) تسعى الرابطة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفريقيا والعالم العربي . وعلية فقد حرصت الأمانة العامة للرابطة من خلال الاجتماع الأول لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي على خلق منتدى اقتصادي للمعنيين في القطاع الخاص في المنطقتين من أجل تبادل الأفكار والخبرات واقتراح وسائل الاستثمار الاقتصادي وكذلك تبادل المعلومات الاقتصادية بشكل مستمر.

(1.6) عقد هذا الاجتماع الهام في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا في الفترة 25-27 أكتوبر 2008م تحت رعاية رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي وكذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا).

(2.0) الرعاية والتنظيم:

(2.1) رعاية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا :-

(2.2.1) تم تأسيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) في الجزائر 1973م وذلك بناءً على الاتفاقية التي وقعت بين الدول العربية أثناء القمة العربية السادسة. أن تأسيس البنك في ذلك الوقت يعد أمر مثيراً للدهشة حيث أن الحرب الباردة كانت لاتزال في أوجها فكيف استطاعت الدول العربية إذن وضع الأسس اللازمة لإنشاء المصرف.

(2.1.2) يقع المقر الرئيسي للبنك الآن في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان وقد بدأ البنك العمل عام 1975م.

(2.1.3) يعتبر البنك ملكاً للدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية حيث وقعت تلك الدول على اتفاقية تأسيس البنك عام 1974م.

(2.1.4) يعتبر هذا البنك مصرفاً تنموياً ولديه شخصية مالية دولية مستقلة ويتمتع أيضاً بالصفة القانونية الدولية واستقلالية القرار فيما يتعلق بالأمور المالية والإدارية . وهو يؤدي عملياته في إطار مبادئ اتفاقية التأسيس والقانون الدولي.

وقد وضع في الاعتبار أثناء تأسيس بنك (BADEA).
تحقيق الأهداف التالية:

- أ- تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين أفريقيا والعالم العربي .
- ب- تحويل التضامن العربي الأفريقي إلى واقع ملموس.
- ج- خلق قنوات التعاون بين دول المنطقتين على أسس سليمة من المساواة والصدقة.

(1.1.5)- المشاريع التي تنفذ برعاية المصرف :

يقوم البنك برعاية المشاريع المهمة على المستوى الوطني في الدول المعنية . حيث تعتبر تلك المشاريع جزء من مشاريع التنمية التي تساهم في خدمة الدول التي تستهدفها تلك المشاريع. ومن ناحية أخرى فإن تلك البرامج تعد ذات أهمية إقليمية حيث أنها تصب لمصالح العديد من الدول الأفريقية في نفس الوقت أو يمكن أن ينفذ البنك مشاريع وبرامج لخدمة الدول العربية والأفريقية.

(1.1.6)- قائمة بمشاريع المصرف:

أن المشاريع التي نفذها المصرف في أفريقيا والعالم العربي منذ تأسيس لا يستهان بها حيث لا يمكن ذكر جميع تلك المشاريع في تقرير قصير كهذا . ومن خلال السجلات الخاصة بالبنك يبدو جلياً أن البنك قام بتنفيذ المشاريع والبرامج التالية:-

- في الفترة 1975-2007م قام البنك بتمويل مشاريع بقيمة 3.354.127 مليون دولار أمريكي.
- تمويل 427 مشروع إنمائي منها 30 مشروعاً في القطاع الخاص.
- منح 19 قرض لمشاريع صغيرة.
- رعاية 407 عملية خاصة بالدعم الفني والتي شملت دراسات جدوى تقنية واقتصادية وكذلك عمليات الدعم المؤسسي.
- رعاية برامج تدريب وتوفير الخدمات العربية وشراء المعدات والآلات.
- تقديم 14 قرض في إطار الدعم العاجل للدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية.
- تقديم 59 قرض للدول الأفريقية في إطار الدعم العاجل للدول الأفريقية التي تعاني من إختلال ميزان المدفوعات.
- رعاية المنتدى للمؤسسات الاستشارية العربية والأفريقية.
- رعاية الاجتماع الأول لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي.

(1.1.7)- إن المشاريع الواردة في الفقرة 2.1.6 فيض من غيض حيث أن تلك المشاريع وردت

فقط ضمن سجلات البنك التي حصلت عليها الأمانة العامة للرابطة. حيث وهناك مشاريع أخرى لم ترد في تلك السجلات ، حيث ومن المعلوم أن أكثر من 40 دولة في منطقة شبه الصحراء الأفريقية وكذلك دول عربيه وافريقية أخرى قد استفادت من المشاريع التنموية التي نفذت برعاية البنك. علاوة على ذلك قام البنك برعاية مشاريع مختلفة مثل إنشاء شبكة طرق وتوفير مشاريع المياه وتحسين مشاريع الصرف الصحي وبرامج التنمية الزراعية وتحسين مشاريع البنى التحتية في المناطق الريفية .

- استصلاح الأراضي وتربية الحيوانات وإنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك تطوير مشاريع مصادر الطاقة.

- (1.1.8)- تهدف جميع تلك إلى المساهمة في تحقيق برامج التنمية في الدول المستفيدة من خلال تحفيز عملية تحسين مستويات وظروف المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين والعمل على تخفيف الفقر من خلال توسيع نطاق فرص العمل. ونتيجة لذلك فقد ركزت مشاريع البنك على جوانب التنمية الزراعية والريفية في مجالات مشاريع البنى التحتية والتشجير ومكافحة التصحر والحفاظ على البيئة.
- (1.1.9)- الأمور التي تستحق التقدير من البنك يراعي في تنفيذ مشاريع الظروف التي تناسب المشاريع الريفية بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للدول المستفيدة. وهناك توجه عام لدى المصرف يتمثل في تبني سياسات تهدف إلى تخفيف من أعباء الديون العالمية على الدول الأفريقية الفقيرة حيث يقوم بتمويل مشاريع التنمية البشرية من خلال تشجيع المرأة على المشاركة في برامج التنمية الوطنية.

3-0 أهداف الاجتماع

- (3.1)- في نهاية الحرب الباردة – وجدت الدول النامية في العالم والتي استفادت من انقسام الشرق والغرب في بحثها عن حلفاء- وجدت نفسها في نظام عالمي سياسي واقتصادي أحادي القطب، وتلي انتهاء الحرب الباردة ظهور العولمة بوصفها ملازمة ضرورية لتوحيد المواصفات من أجل إنتاج السلع والخدمات للسوق العالمية. كما أن المعونات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والحكومات الاستعمارية السابقة أصبحت غير موثوقة.
- (3.2)- وجدت الأطراف المختلفة بان أقلمة التجمعات الاقتصادية معياراً لتوسيع الأسواق الداخلية وزيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص عمل في المنطقة وبالتالي سيكون لها موقع قوي في السوق العالمية الجديدة، وأصبح جلياً بأن القروض والمعونات الدولية أخفقت في كثير من الأحيان في حل مشاكل الدول المتلقية لها نظراً لأن شروط القروض ومواصفات المعونات لا تنسجم مع الشروط السائدة في اغلب الاقتصاديات النامية لدول العالم الثالث .
- (3.3)- ولذلك فقد تم عقد الاجتماع الأول لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي والذي يحمل الأهداف الآتية:-
- أ- تقديم منتدى حقيقي وهادف للأرباب الصناعة والتجارة والعمل وذوي الكفاءة التشريعية لتنظيم أنشطته تجارية وصناعية في كلا المنطقتين لتبادل الخبرات ووجهات النظر والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي.
- ب- البحث عن فرص لمراجعة وتوفيق القوانين واللوائح المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية في كلا المنطقتين.
- ج- تحديد الفرص والتحديات وآفاق التعاون في مجال الاستثمار لمتعهدي المنطقتين وتشجيع ذلك.

د- عقد اجتماعات واتصالات بشكل منتظم بين المؤسسات الاقتصادية والتجارية في كلا المنطقتين من اجل تنظيم المعارض التجارية وتبادل الزيارات التجارية وتوفير فرص الاستثمار والموارد في المنطقتين .
هـ - تأسيس إطار وظيفي متين للتعاون الاقتصادي العربي - أفريقي.

(3.4)- وبصورة عامة ، فإن نجاح هذا الاجتماع في المدى البعيد -سيؤدي إلى توسيع الأسواق في الآفاق الصناعية ومجال الخدمات في المنطقتين.

كما أن توفير سوق كبير سيؤدي إلى توسيع القواعد والقدرات الإنتاجية إذا زيادة فرص العمل والإنتاج سيجذب الاستثمار وبالتالي التخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة . وعلى هذا الصعيد فإنه سيتم التخطيط لإطار جديد للنمو الاقتصادي لدول أفريقيا والعالم العربي .

(3.5)- وفي نفس الوقت ، فإنه سيتم خلق كتلة اقتصادية أفريقية -عربية تكون مبنية بشكل جيد ومؤسسي وقادرة على المشاركة بفعالية في سوق العولمة الجديد واستقطاب الاستثمارات الدولية والتكنولوجيا 1، المنطقة.

4.0 - دور الرابطة:-

بطبيعة الحال، قامت الأمانة العامة للرابطة بتنظيم عقد هذا الاجتماع الأول وبعدها لهذا الاجتماع فإنها تعتبر المنظمة الوحيدة على المستوى الحكومي التي تبحث للتوسط من اجل التعاون بين دول أفريقيا والعالم العربي .

(4.1)- تم تأسيس الرابطة رداً على النظام العالمي السائد حيث قام بتأسيسها رؤساء المجالس والغرف الثانية في كلا المنطقتين وتعتبر الرابطة تعزيز للدبلوماسية البرلمانية ومساهمة للتعاون الإقليمي العربي - أفريقي.

(4.2)- وتهدف الرابطة إلى:-

- أ- المساهمة في تقوية أواصر التعاون الاقتصادية والاجتماعي والسياسي والثقافي بين كلاً المنطقتين وكذلك التقليل من حدة الفقر.
- ب- المساهمة في حل الصراعات والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين الشعوب العربية والأفريقية والعالم بشكل اجمع.
- ج- تعميق الوعي الديمقراطي والعريف بدور الغرف الثانية في المؤسسات التشريعية .

د- تشجيع قيام المنظمات الحقوقية المدنية المسئول واحترام حقوق الإنسان وتشجيع مشاركة المرأة في المؤسسات الوطنية.

4-4 أنشطة الرابطة :-

(4.4.1)- تسعى الرابطة إلى تحقيق أهدافها من خلال تنظيم الاجتماعات والورش واللقاءات التشاورية وبرنامج الزيارات وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء وأيضا عن طريق التفاعل مع المنظمات الإقليمية والعالمية المشابهة.

(4.4.2)- تقوم الرابطة بعقد مؤتمر سنوي للدول الأعضاء وتوم بتقديم دعوات للمنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد البرلماني العربي والبرلمان الأفريقي لحضور هذا المؤتمر.

ويقوم المؤتمر بمداولة القضايا ذات الاهتمام الإقليمين والعالمي والقضايا التي تعزز على الكم الديمقراطي في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم وحقق السلام و حل المنازعات والتنمية الاقتصادية الإقليمية والتخفيف من الفقر في مناطق أفريقيا والعالم العربي ويقوم المؤتمر بإصدار قرارات حول هذه التطورات تشجيع مسارات العمل اللازمة من خلال الأمانة العامة للرابطة.

(4.4.3)- تنظم الرابطة لقاءات تشاورية سنوية للدول الأعضاء وتوجه دعوات للمنظمات الإقليمية والمنظمات البرلمانية الدولية لحضور هذا اللقاء ويقوم هذا اللقاء التشاوري بمداولة دور البرلمانين في تعزيز التطورات الإقليمية والعالمية في المجالات الاقتصادية- الاجتماعية-السياسية والثقافية.

ويعتبر هذا الاجتماع مؤسسة البرلمان بأنها رمز للحكم الديمقراطي الوطني ومدى تأثير البرلمان في :-

- أ- بناء التوافق الوطني .
- ب- بذل جهود للمصالحة الوطنية .
- ج- التوفيق بين المصالح.
- د- تسخير الرأي العام.
- هـ- الحفاظ على الموارد الوطنية وضمان توزيعها عادلاً .
- و- الإشراف على تنفيذ الخطط والسياسات .
- ز- تأثير المصلحة الوطنية على السياسة العامة.

(4.4.4) تقوم الرابطة بتقديم وجهات النظر التي يكون لها تأثير على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ذات الاهتمام في أفريقيا والوطن العربي وكذلك ذات الارتباطات العالمية في هذا الخصوص وذلك إلى اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي مرتين في كل سنة.

وللرابطة علاقات ثنائيه مع رابطة مجالس الشيوخ الأوروبية ومنظمات مشابهة في مناطق أخرى وذلك للتعاون المشترك والتداول في القضايا ذات الصلة مثل:-

- أ- الحكم الرشيد
- ب- تعزيز القيم الديمقراطية
- ج- التخفيف من حدة الفقر
- د- إلغاء الديون الخارجية للدول النامية
- هـ- القضاء على ظاهرة الفساد في الوظائف العامة
- و- العمل على تسوية النزاعات والدعوة إلى السلام العالمي.

(4.4.5)- قامت الرابطة بتشكيل لجنة للسلام وحل المنازعات حيث تقوم بعقد اجتماعاً سنوياً يتم فيه مناقشة قضايا الصراع في أفريقيا والعالم العربي اتخاذ الحلول اللازمة وبناءً على هذه القرارات تقوم الرابطة باتخاذ الخطوات اللازمة للتنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى التي تشارك في بذل جهوده الرامية إلى حل هذه الصراعات.

(5.0)- برنامج الاجتماع (معلق أ)

اليوم الأول

- كلمة رئيس اللجنة المنظمة المحلية في جنوب أفريقيا
- كلمة الأمين العام للرابطة السيد/ ليفينوس أوسوجي
- كلمة رئيس المجلس الوطني للأقاليم في جنوب أفريقيا
- كلمة رئيس الرابطة، رئيس مجلس الشورى اليمني
- تقديم ورقة عمل حول دور المصرف العربي للتنمية في أفريقيا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفريقيا والعالم العربي – الورقة قدمها المصرف.
- تقديم ومناقشة ورقة العمل الأولى " التجمعات الاقتصادية الإقليمية للتخفيف من الواقع المرير للعولمة ، الفرص والتحديات " الورقة مقدمة من مركز القانون التجاري لجنوب أفريقيا.
- تقديم مناقشة الورقة الثانية" المناطق متعددة الأعراق في بحثها عن التعاون الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي والفرص والتحديات. قدمها : مركز القانون التجاري في جنوب أفريقيا.
- تقديم مناقشة ورقة العمل "تحديات واسعة النطاق للأعمال الحرة للدول النامية ، دراسة قضية أفريقيا والعرب".
- تقديم مركز القانون التجاري لجنوب أفريقيا.
- كلمات الوفود في بنود جول الأعمال.

اليوم الثاني

- جلسات اللجنة
- تقديم وتقارير اللجنة
- تقديم وتبني قرارات

(6.0)- المشاركة في الاجتماع

حضر الاجتماع الأول لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي أعضاء وفود من 21 مجلس من المجالس الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي .

وكان من بين الحضور أيضاً وفود من غرف التجارة والصناعة من دول أفريقيه عربية ليست أعضاء في الرابطة.

وحضر أيضاً ممثل عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وضيوف من مجلس تشجيع الصادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس تعزيز التجارة البريطاني.

(7.0)- إفتتاح حفل الاجتماع

أ- ألقى الأمين العام للرابطة السيد/ ليفينوس أوسوجي كلمة ترحيبه سلط الضوء فيها عن نشأة الربطة واستعرض الهدف الذي أدى إلى عقد هذا الاجتماع الأول لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي . وشدد على ضرورة أن تقوم الدول العربية والأفريقية بإيجاد برنامج للتعاون الاقتصادي يمكنها من التصدي للواقع المرير للعولمة .

وأكد معاليه بأن توسيع السوق لدول المنطقتين سوف يخلق بيئة مناسبة ومأمولة للاقتصاد ويعمل على تحسين الإنتاج وتعزيز الاستفادة من القدرات . ومن خلال الحالة التي أوضحها فإن ذلك سيزيد من مستوى فرص العمل كنتيجة لازدياد مستويات الطلب .

وأكد كذلك أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدل الجريمة وكذلك التخفيف من التوترات الاجتماعية والصراعات . وأضاف قائلاً بأن تحسن الحالة الأمنية توفر بيئة إنتاجية مريحة وسوق كبيرة سيؤدي إلى جذب الاستثمارات من خارج المنطقة .

وقدم شكره الجزيل للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لرعايتهم لهذا الاجتماع الذي يرسم مسار جديد للتعاون الاقتصادي في أفريقيا والعالم العربي .

ت- من ناحيته، رئيس الرابطة، رئيس مجلس الشورى اليمني دولة الأستاذ/ عبد العزيز عبد الغني أعرب في كلمته التي ألقاها نيابة عنه- معالي السيد/ عبد الله البار نائب رئيس مجلس الشورى اليمني – عن فائق شكره وتقديره لأعضاء المجلس الوطني للأقاليم في جنوب أفريقيا وحكومة وشعب جنوب أفريقيا لاستضافتهم لهذا الاجتماع في هذا البلد العظيم . كما عبر عن شكره لممثلي الغرف التجارية والصناعية في أفريقيا والعالم العربي الذي شاركوا في هذا الاجتماع- وأوضح أن الهدف من تنظيم هذا الاجتماع يكمن في محاولة خلق آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي في كلا المنطقتين .

وكشف بأن هذا الاجتماع سوف يتيح الفرصة للمشاركة للاطلاع على نماذج رائعة للتنمية والتي حددتها في جنوب أفريقيا والذي بدوره سيوفر قوة للاقتصاديات المتنوعة في كلا المنطقتين.

ويحضر الدول على تأسيس بيئة مناسبة للتعاون والاندماج التام. وأشار إلى أن التنمية الاقتصادية في اليمن تعتبر من أولويات الحكومة والشعب والذي بدورها ساهمت بإحداث تغييرات جوهرية في الحكم الديمقراطي في اليمن واطلع المشاركين بان هناك فرص كبيرة للاستثمار في اليمن.

وتوقع بان تتأثر منطقتي أفريقيا والعالم العربي بالأزمة المالية العالمية إضافة إلى الارتفاع الكثير في سعر الغذاء والتراجع الكبير في عائدات النفط.

وحذر من أن هذه الاتجاهات قد تؤدي إلى مضاعفات خطيرة في البلدان العربية والأفريقية ما لم تتضافر الجهود لمواجهة الأزمة ، واكتساب خبرات ودروس كافية للتصدي لتحديات العولمة. وأشار إلى أن هناك تجارة محدودة بين المنطقتين وحث الاجتماع على العمل من أجل توفير فرصة لتبادل التعاون الفعال بين الدول العربية والأفريقية. وحث الرابطة على مواصلة تنظيم مثل هذا الاجتماع بصورة دورية حتى يتم تحقيق نتائج ملموسة.

- (ج) - أكد السيد متلانجو رئيس مجلس الأقاليم في جنوب أفريقيا أن من بين القضايا الذين تجتمعون اليوم من اجل مناقشتها :-
- التحديات والتصورات للمناطق متعددة الأعراق في البحث عن آفاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .
 - التحديات الكبيرة التي تجابه الدول النامية : دراسة حالة أفريقيا والوطن العربي .
 - التجمعات الاقتصادية الإقليمية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة والذي يتطابق مع بعض الأهداف الجوهرية للرابطة وبالتحديد :-
 - تعميق الوعي بالمفاهيم والمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

- مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين المحلي والدولي وتقديم الحلول والتوصيات المناسبة لها .

- تشجيع اللقاءات والحوارات بين مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة وبين أعضائها التي من شأنها أن تعزز العمل المشترك والتعاون وتبادل الخبرات .

لا نستطيع أن بالغ في التأكيد على أهمية التعاون والتعاون الأكثر بين لاعبي الدور في تقدم برامج التنمية ، لكن من المهم أن نتذكر دائماً بأن التجارة والمجتمع المدني يلعبان دوراً بارزاً - في هذا الخصوص - كونهم شركاء في بناء ديمقراطياتنا لذلك فإن من المثير للدهشة والسرور كذلك هو كيف أن القضايا التي يثيرها أعضاء التجارة والمجتمع المدني - عندما يشار منا ممثلينا - تنتهي بتعزيز نوعية سياساتنا .

ويعود السبب في ذلك هو إن التجارة والمجتمع المدني يمتلكان تجارب وخبرات قيمة التي تعتبر آلية مرجعية عندما نأخذ بعين الاعتبار السياسات والقوانين فقد أخذت التجارة والمجتمع المدني مكانها الأفضل لتنبه الحكومة عن تأثير السياسات والخطط والقوانين في البيئة التي يعملون فيها وهذه العلاقة التكافلية تتطلب تعاون مشترك .

إن التطورات التي حدثت مؤخراً في القطاع المالي وأثرت على الدول المتقدمة نتيجة لأنهييار المؤسسات المالية الكبيرة قد ألقت بظلالها على الدول النامية وهذا يعتبر مؤشراً قوياً بأن الحكومة والتجارة والمجتمع المدني يحتاج كلاهما للآخر .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- النمو الاقتصادي والتجاري .

لتحقيق الهدف الثامن من أهداف الألفية للتنمية لتطوير الشراكة العالمية للتنمية . كما أن واحدة من هذه الأهداف و تطوير نظام مالي وتجاري صريح يرتكز على القانون وغير متحيز وعلينا أن نقبل بالاقليمية طريق نحو المنافسة العالمية والنمو والتطور من خلال عموميه الممارسات الاقتصادية والسياسية وفتح مجالات أوسع للاستثمار والتجارة وهذا يكمن من خلال التغلب على التحديات ويرتبط بشكل أساسي بالتعاون داخل وخارج المؤسسات الإقليمية في إطار قارتنا .
لقد تبنى الاتحاد الأفريقي .

خطة وعلاج ناجع للتنمية الأفريقية الذي من خلاله تم تصميم المؤسسات الاقتصادية الإقليمية لتكون قنوات تنفيذية لهذا البرنامج ، وهذا بدوره يبرز أهمية الاندماج الاقتصادي .

المادة 16 من الاتفاقية الخاصة بتأسيس مجلس السلم والأمن الأفريقي تعترف بالآليات الإقليمية لحل النزاعات ووقفها كجزء من عملية بناء شاملة للأمن في هذا الاتحاد الذي لديه مسؤولية أولية في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا .

وكذلك فإن تشكيل كتل تجاري إقليمي يعتبر الخيار الأمثل لأفريقيا لتشجيع التنمية المنشودة كي يصبح شريك تجاري حيوي في الاقتصاد العالمي وبالنسبة للتجمعات الإقليمية فإنها تحتاج – للعمل بشكل فعال - إلى " انسجام القوانين " ويرجع السبب في ذلك إلى أن الدول الأعضاء في التجمعات الإقليمية تتبع أنظمة قانونية مختلفة وذلك فإنه سيكون من الصعب على هذه التجمعات العمل بهذه الأنظمة القانونية المختلفة وعلى المستوى القاري فإن البرلمان الإفريقي ارتبط بمشروع انسجام القوانين لمدة 3 سنوات تقريباً ويعتبر الآن واحداً من أهداف " الخطه الاستراتيجية 2006م – 2010 م " ولكن بالرغم من هذا وكذلك تحقيق بعض الإنجازات على المستوى القاري إلا إن أدائنا يظل ضعيفاً بالنسبة لانسجام القوانين .

ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الخطط السياسية للدول الأعضاء حيث أن معظم هذه الدول لا تمتلك سياسات اقتصادية واضحة تكون حلقة وصل للاندماج والتعاون . كما أن الانسجام لوحده لن يحدث إذا لم نأخذ الخصوصيات الوطنية في الحسبان . بمعنى أننا إذا أردنا علاقات متينة وصريحة بين الدول المختلف فإننا يجب أن نكون مستعدين لقبول انسجام أكثر .

أن هذه القضايا التي وضعتها على طاولة النقاش في هذا الاجتماع لتؤكد على أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكي تحقق التوافق والانسجام بين الدول المختلفة حيث تعتبر ضرورية للتنمية والحرية الاقتصادية وبدون شك فإن هؤلاء الأعضاء من المؤسسات التجارية والمجتمع المدني لديهم رغبة حقيقية في حل هذه القضايا.

(د)قدم السيد أمين قربان ممثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ورقة عمل عبر من خلالها سروره البالغ لمنحه فرصة تقديم ورقة عمل عن " دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفريقيا والعالم العربي " نيابة عن المصرف بمناسبة أفتتاح هذا الاجتماع البارز لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي الذي تنظمه رابطته مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي وبرعاية مشتركة من المصرف تحت عنوان ((تقوية وتأسيس التعاون الاقتصادي الفعال بين أفريقيا والعالم العربي)) .

وأود في البدايه أن اتوجه بالشكر الجزيل لحكومة جنوب أفريقيا والمجلس الوطني للأقاليم في جنوب أفريقيا ولرابطه مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي وكذلك اللجنة المنظمة لعقد هذا الأجتماع الذي يعكس الأرادة القوية والألتزام المشترك لتقوية وتعزيز التعاون الذي يتجسد من خلال التعاون الاقتصادي بين أفر يقيا والعالم العربي ويساهم في تشجيع اقتصاديات المنطقتين والتجارة الإقليميه وتبادل المنتجات والموارد والخدمات ذات العلاقة .

وبالنسبة للمصرف فإن هذا الاجتتماع يأتي في إطار أهدافه الرامية إلى تطوير وتعزيز التعاون العربي الأفريقي على المستويات الأقتصادية والمالية من خلال المشاركة في تمويل التنمية الأقتصادية في دول شبه الصحراء الأفريقية وحث الدول العربيه على المساهمة في أستثمار رؤوس أموالها للتنمية في افريقيا وكذلك تقديم الدعم الفني المطلوب لهذه التنمية .

شهدت أوائل سبعينيات القرن المنصرم تطور مبدأ التضامن السياسي العربي - الأفريقي وتوضيفة في خدمة المصالح المشتركة وفتح آفاق جديدة للعلاقات الثنائية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذه المنطلق ، فقد أضطلع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بدور تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين العالم العربي وأفريقيا ومنذ ذلك الحين قام بتكريس جهوده للتنمية لاقتصادية والاندماج العربي في أفريقيا من خلال دعم التنمية الأقتصادية والتجارية وتطوير البني التحتية .

وخلال هذه السنوات قام أيضاً بتكليف المعايير المالية لتواكب المتغيرات التي شهدتها المنطقة وتقدم خدمة أفضل للأهداف الاجتماعية العالمية التي من شأنها مكافحة الفقر وتشجيع التطور البشري ، بالإضافة إلى انسجامها مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاديات والنمو الاقتصادي في الدول النامية التي تتلقى المساعدات وموائمة التمويل مع الأهداف والمتطلبات لهذه الدول وفي إطار اتفاقيه التأسيسية ورسم معالم خطته الخمسية السنوية (2005م - 2009م) فقد وأصل تمويله لمشاريع التنمية وقدم الدعم الفني على المستويين المحلي والإقليمي وشجع على أستثمار رؤوس الأموال العربية لصالح التنمية في أفريقيا وقدم أيضاً الدعم للقطاع الخاص نظراً لدوره البارزة في التنمية.

ومن بين أنشطته الأخرى كذلك أعطى تأكيدات خاصة لتمويل مصارف التنمية المحلية التي تعود بالنفع على القطاع الخاص وتمويل المشاريع الحكومية التي تدعم القطاع الخاص وتشمل نظام القروض الصغيرة والصغيرة جداً وتطوير الشراكة الجديدة بين إفريقيا والعالم العربي ودعم مشاركات المؤسسات العربية الاستشارية والمقاولات في تنفيذ مشاريع التنمية التي يقوم بتمويلها المصرف في العديد من الدول الأفريقية

المستفيدة وتشجيع التبادل التجاري ونظام القروض وفي السياق ذاته :- فقد أعطى المصرف أهميه خاصة لتوسيع نشاطاته وأهدافه لتشمل تنظيم ورعاية الاجتماعات والمنتديات للعرب ونظرائهم الأفارقة من قطاعات مختلفة للاقتصاديات العربيه والأفريقيه والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتخدم المصالح المشتركة في المنطقه العربيه وأفريقيا .

الدور الذي يقوم به المصرف في إطار التعاون العربي الأفريقي

إسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصه لكي اقدم لكم نبذه مختصره عن السياق التاريخي وأسباب انشاء هذا المصرف .

إنطلاقاً من أواصر العلاقات التاريخيه والجغرافيه والثقافيه التي تربط بين الشعوب الأفريقيه والعربيه والتعزيز التعاون العربي والأفريقي في المجالات الاقتصادية وتشجيع إستثمار الموارد الطبيعيه والبشريه لتحقيق التنميه لشعوب المنطقتين تم تأسيس هذا المصرف بناءً على قرار مؤتمر القمة العربيه الذي انعقد في الجزائر في 28 نوفمبر 1973م وبدأ نشاطه في مارس 1975م وكان مقره في الخرطوم ويعتبر هذا المصرف مؤسسه ماليه لـ 18 دولة عربيه من أعضاء الجامعة العربيه التي قامت بالتوقيع على اتفقيه التأسيس في 18 فبراير 1974م .

وهذا المصرف هو مؤسسه ماليه تنمويه دوليه مستقلة ويمتلك كل الأطر القانونيه الدوليه واستقلاليه كامله في الشؤون الماليه والأدرايه .

وتم تأسيس بهدف تقويه التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين افريقيا والعالم العربي وتجسيد مبدأ التضامن القائم على الصداقه والمساواة .

- ولتحقيق هذا الغرض فقد مُنح المصرف التكاليف للقيام بـ :-
- المشاركة في تمويل جوانب التنميه الأقتصاديه في الدول الأفريقيه .
- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربيه للتنميه الأفريقيه .
- تقديم الدعم الفني .

لمحة عن أولويات المصرف للتعاون الاقتصادي والتنميه في إفريقيا

- إعطاء الأولوية لقطاعات البني التحتية والتنميه الريفيه والزراعيه مع عدم إهمال بقيه القطاعات الأخرى مثل الصناعة والطاقة والصحة والتعليم والبيئته .

- تركيز الدعم على النشاطات الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر وتأمين الغذاء وتشجيع مشاركة المرأة في التنمية بالإضافة إلى دعم مشاريع الجانب الاجتماعي وتنفيذ مشاريع في الدول التي تعاني من الكوارث .
- إعطاء أهمية خاصة للدول التي تعاني من المنازعات الإقليمية .
- زيادة الدعم للقطاع الخاص من خلال القروض وتقديم الدعم الفني الذي يشمل الدعم المؤسسي والدراسات العلمية والتدريب .
- الاستفادة من الخبرات العربية والأفريقية والمواد الخام والخدمات والتبادل التكنولوجي في تنفيذ المشاريع التي يمولها المصرف .
- بناء القدرات التجارية بين المنطقتين من خلال تمويل الصادرات العربية إلى دول أفريقيا بالإضافة إلى تمويل الدراسات ذات العلاقة في مجال تشجيع وتحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية .

موجز عن أنشطة المصرف

بالإضافة إلى التوجه الاستراتيجي الذي تم الإشارة إليه سابقاً فإن المصرف يحاول جاهداً أن يكون مؤسسه داعمه بدرجة كبيره حيث يقوم بتمويل المشاريع الحكوميه ذات الأولويه في الدول المستفيده " حيث يقوم حيث يقوم بتشكيل جزء من الخطط التنمويه الأستراتيجيه ومن تلك المشاريع تلك الذي تكون ذات سمة إقليمييه والذي تستفيد منها عدة دول بشكل تلقائي وهذا يساعدها في التنسيق والأندماج الأقتصادي ويقوم المصرف كذلك بتقديم الدعم الغني في إطار المنح غير الخاضعة للدفع لتمويل أعداد الدراسات العمليه الأقتصادييه والتكنولوجيه للمشاريع وتقديم الدعم المؤسسي لتنفيذ الدورات التدريبيه للكوادر المحليه وتزويد المعدات والخبرات العربيه للدول الأفريقيه وقد تم تنظيم - 6 معارض تجاريه (عربيه - أفريقيه) .

- 2 منتديات واسابيع رجال الأعمال .

ومن ضمن انشطه التمويل الذي يقوم بها المصرف فقد بلغ مجموع الالتزامات التراكميه خلال الفتره 975 -7- 2 بلغت 3345,157 مليون دولار خصصت لتمويل 427 مشروع تنموي ، منها 30 مشروع تم تخصيصه للقطاع الخاص (19 قرض تم منحها القروض الصغيره) ، 438 عمليه للدعم الفني والذي يشمل الدراسات الأقتصادييه والدعم المؤسسي (دورات تدريبيه - استقدام خبراء عرب ومعدات واجهزه ..) 14 قرض خاص تحت مسمى برنامج المعونه العاجله للدول التي تأثرت بالكوارث الطبيعيه للتقليل من حده أثارها . و 59 قرض تم تقديمه للدول الأفريقيه تحت مسمى المعونه العربيه العاجله لافريقيا فيها وقد سجلت أنشطه البنك في مجال الدعم الفني زياده ملحوظه خلال العقد الماضي .

منذ تأسيس البنك تم منح حوالي 104 مليون دولار في مجال الدعم الفني لتمويل أكثر من 178 دراسة عملية ، 229 عملية دعم مؤسسي (شراء معدات وتمويل خدمات الخبراء العرب) تنظم أكثر من 161 دورة تدريبية استفاد منها أكثر من 3889 متدرب أفريقي 43 دولة أفريقيه 5 مجموعات إقليمية و 17 مؤسسه إقليمية .

وتهدف هذه الدورات التدريبية إلى بناء قدرات الموارد البشرية ورفع المهارات التي تحقق النمو الاقتصادي المنشود .

كما ان مشاريع المصرف - في الدول المستفيدة - تهدف كذلك إلى تحسين مستوى المعيشة والمساهمة في تأمين الغذاء والتخفيف من الفقر وتوفير فرص عمل الخ .

حيث يقوم المصرف بتقديم القروض بشروط وامتيازات مرنة وميسره تتناسب مع المشاريع الممولة والوضع الاقتصادي للدول التي تقترض من البنك .

كما أن المصرف يعطي اهميه كبيره لمشاريع التنمية ذات التمويل المشترك مع مؤسسات تمويله تنمويه متعدده بحسب الامكانيه . وتقدر مساهمات المصرف مع المؤسسات العربيه وغير العربيه كمؤسسات التمويل الدولي كل هذه المشاريع بحوالي 13405 مليون دولار وتشمل هذه المؤسسات :-

الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربيه ، بنك التنمية الأفريقيه ، البنك العالمي وصندوق الأوبك للتنمية الدولي حيث تمثل حوالي 35 % من القيمه الأجماليه للمشاريع الممولة.

فتح آفاق جديده للتعاون الاقتصادي لتطوير الشراكه التجارية بين أفريقيا والعالم العربي :-

أن الأمل ليحدوا هذا المصرف بأن يكون هذا الاجتماع بمثابة المنبر الذي مديده لتشجيع فرص الأستثمار في كلا المنطقتين ، كما يأمل أن تتواصل المحادثات إلى توصيات تؤسس لتعاون اقتصادي عملي مع مقترحات واقعيه لبناء أطار مؤسسي للغرف التجاريه والصناعيه في أفريقيا والعالم العربي يشجع الأستثمار والتجاره في المنطقتين ويخلق قناه للتعاون الاقتصادي ووسائل جديده للتواصل وتسهيل تبادل المعلومات بين المؤسسات التجارية والصناعيه والأقتصاديه العربيه - الأفريقيه .

وأختتم كلامي بالتأكيد على أن المصرف سيواصل دعمه لتنظيم اجتماعات ومندتيات مشابهه تجمع المؤسسات التجاريه والأقتصاديه والصناعيه مع بعض

لمناقشه القضايا المختلفه ذات العلاقة بقضايا التنمية في أفريقيا سعياً منه لتشجيع التعاون الاقتصادي بين أفريقيا والعالم العربي .

(هـ) - كما القى سعادة السيد / محمد حسن رضي عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين كلمة قال فيها ان هذا المؤتمر الهام ينعقد في ظل ظروف عالميه ماليه دقيق جداً فهناك الشمال الغني الذي تلقى ضربات ماليه كادت تعصف بالعالم أجمع ، وهناك الجنوب النامي الذي لحق به الكثير من الإشكالات الماليه نتيجة ما حدث في الغرب فلقد تأثرت كثير من البيوتات الماليه في دول العالم الثالث وشارفت على الانهيار كما أن البورصات هي الأخرى في تذبذب كبير كما تعرضت مدخرات الأفراد في بعض الدول النامية إلى التناقص نتيجة هذه الهزات كما أن حجم حتمية الارتباط بين أسعار النفط في الأسواق العالميه وبين أسعار الصرف جعلت ميزانيات دول ناميه كثيره في تراجع مستمر مما اثر على كثير من المشاريع التنمويه والتباطؤ في انجازها .

أن ما حدث لم يكن ابتداءه في دولة أفريقيه أو عربيه إنما حدث في داوونينج سترائيت أو جنيف أو باريس وقد لحقنا منه الكثير والعكس صحيح فلم لم يتأثروا بأيه مشاكل ماليه في العالم الثالث ولقد آن للحكومات لدينا أن تضع في اعتبارها ما جرى وما هو إلا ناقوس خطر وإلا الخطر هو القادم ، ودعونا نرى اقتصاديات جباره قبل الاقتصاد الصيني والهندي لم يتأثروا بما حدث فلقد كانت لديهم الرؤيه الصرامه للتطبيق للمعايير الاقتصاديه التي أهمها عدم الارتباط والارتهان لاقتصاديات الغرب .

نحن الآن بأمس الحاجه التي تشريعات وقوانين تحميها من هزات مماثله، دعونا ننقل لحكومتنا تخوفنا مما سيلحق بنا مستقبلاً ، إذا لم تكن هناك رؤيه واستقلاليه في القرار الاقتصادي وعلية فإننا نؤكد على :-

- 1- وضع تشريع اقتصادي يؤكد ويدعم هذه الاستقلاليه .
- 2- إيجاد منظومه اقتصاديه أو تكتل من هذه الدول لوضع صيغه بديله للتعاون الاقتصادي مع الدول الغربيه .
- 3- الاستفادة من التجربه لاقتصاديه الصينيه والهنديه ومراجعه تشريعاتها ونظمها .
- 4- التأكيد على محو الاقتصاد السلعي وليس الخدماتي .
- 5- بلوره رؤيه جديده أساسها النديه الاقتصاديه وليس التعبية الاقتصاديه .
- 6- سد النقص التشريعي في المعاملات المصرفيه والتأكيد على التعاون بين إتحاد المصارف العربيه وإتحاد المصارف الأفريقيه إن وجد .
- 7- بحث أسباب الأزمه بحثاً دقيقاً ومعرفه جذورها .
- 8- أن الوقت قد حان لوضع نظام مصرفي تكاملي بين الدول العربيه وإفريقيا .
- 9- بحث الأسباب التي أدت إلى عدم الحصول خسائر ماليه كبيره بالمصارف الإسلاميه وإمكانية الأخذ بتجربتها .

- 10- سؤال يطرح نفسه إذا كانت أزمة الرهن العقاري قد صنعت هذه الأزمة المالية الكبرى فهل حان الوقت لفك الارتباط بعملة ورقية كالدولار؟
- 11- لا بد من إيجاد آلية عربية إفريقية لسداد الديون المترتبة على عملية التنمية وتنظيمها ووضع القوانين العامة لها وكذلك دراسة خط الفقر والذي يرتبط بالمنحنى الأمني طردياً .
- 12- دراسة الآثار المترتبة على الاتفاقيات الدولية الثنائية خاصة بعد ما حدث (اتفاقية التجارة الدولية مثلاً)

نأمل ونعول كثيراً عليكم في نقل هذه الصورة والتطلعات للمسؤولين في دولكم لكي نتفادي هزات قادمة مصطنعة أو تلقائية بسبب سوء التخطيط وكونوا واثقين بأن لدينا الآن فرصة لكي نتجاوز هذه الأزمة إذا أحسنا التصرف ومعنا الفكر فيها .

كما أود أن أشيد بالدعوة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر يوم الجمعة الموافق 17 أكتوبر 2008م ، والتي ناشد فيها المجتمع الدولي لتحديد الأخطار والتحديات التي ستواجهها الدول الفقيرة جراء الأزمة المالية التي تعصف بالعالم حالياً مطالباً المجتمع الدولي ودول العالم الغنية مساعدة الدول الفقيرة لتجاوز هذه الأزمة .

(-8-) تقديم اوراق العمل ومناقشتها:

(8-1) ورقة العمل الأولى : العولمة – تحديات وفرص:

مقدمة

- 1- العولمة – أو اندماج الاقتصادات و المجتمعات- هي عملية معقدة لها تأثير مباشر على جميع جوانب الاقتصاد و المجتمع بأسره. إن آثار العولمة مهمة بالنسبة لاستراتيجيات التقدم الوطنى حيث أن لها تأثير على سياسات التبادل التجارى للحكومة وأيضا السياسات الصناعية، كما أنها تؤثر على سياسات الصحة التعليم ومعظم سياسات التقدم الأخرى.
- 2- أما من ناحية قطاع الأعمال فإن العولمة تمثل تحديات فرص. المنافسة التجارية الشديدة فى اسواق التصدير والاسواق المحلية تتطلب ان يعيد قطاع الأعمال تقييم استراتيجيات الحصول على معلومات عن السوق و استخدامهم للتقنية لإنتاج وتسويق منتجات حديثة فى أسواق جديدة. ان تأثير العولمة على المجتمعات كبير خصوصا على العادات والتقاليد المتوارثة من خلال سرعة انتشار الافكار

والاتصالات. يشجع انتقال الافراد عبر الحدود بحثا عن فرص معيشية أفضل على اندماج الثقافات المختلفة ، ولكن توجد تحديات للعولمة، أهمها إنتشار مرض الأيدز خصوصا فى افرقبا.

ما الذى يجعل العولمة تتحرك للأمام؟

الاندماج العالمى هو نتيجة طبيعية لعدة عوامل أهمها: خفض تكاليف السفر و قلة عوائق التبادل التجارى بين الدول و سرعة الاتصالات و انتشار الافكار بسرعة و الانتشار الواسع لإستخدام الإنترنت و سرعة حركة رأس المال عبر الحدود و أخيرا سهولة سفر الأشخاص من بلد لآخر.

التقدم الكبير فى تقنية المعلومات والاتصالات وأثره على القطاعات المختلفة للاقتصاد مما أدى الى التقدم فى تقنية المعلومات فى القطاع المالى العالمى وطرق الدفع عبر الحدود و سهولة العمليات التجارية وحركة رأس المال. أكبر دليل على ذلك هى كيف أثرت الأزمة المالية التى تجتاح العالم حاليا فى الولايات المتحدة على باقى دول العالم فى زمن قياسى –بسبب التقدم الرهيب الذى حدث لتقنية أنظمة الاتصالات فى القطاع المالى. بالإضافة إلى ذلك أدت سرعة أنتشار أخبار الأزمة إلى باقى دول العالم إلى فقد الثقة فى قطاع الأعمال فى العالم مما كان له أثر سلبي كبير على مستوى الافراد.

تؤثر العولمة –عن طريق سرعة انتشار الأخبار والأفكار- على سلوك المستهلك والطلب على السلع المختلفة. تنتقل التغيرات المختلفة فى الطلب على المنتجات بسرعة من الدول المتقدمة للدول النامية بسبب العولمة كما أن المستهلك فى الدول النامية يمكنه شراء منتجات الدول المتقدمة عن طريق التجارة الالكترونية وسهولة انتقال السلع والخدمات مما يؤثر على العادات والتقاليد فى المجتمعات المختلفة وليس على قطاع العمال فقط.

العولمة: رابحون و خاسرون

بالرغم من وجود العديد من الجوانب الايجابية للعولمة توجد لها بعض الجوانب السلبية، هناك رابحون و خاسرون، و يلقى هذا الضوء على القدرة التنافسية و متطلبات القدرة التنافسية فى عالم العولمة. نظرا لقلة العوائق للتبادل التجارى بين البلاد تواجه الاسواق المحليه منافسة شديدة بسبب العولمة.

اصبح التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات والانترنت عامل مهم لاندماج قطاع الاعمال فى البلاد المختلفة وايضا لانصهار العادات والتقاليد بين الشعوب المختلفة، ولكن مع هذا يأتى خطر فقدان الهوية للشعوب.

اما من جانب المستهلك فإن العولمة تعنى توفر السلع بسعر أرخص من الموردين الخارجيين، وهذه ميزة مهمة حيث تسمح العولمة بوجود العديد من الاختيارات لدى المستهلك يختار منها ما يناسبه مما يسمح له باختيار السلع الأرخص مما يترتب عليه زيادة الرفاهية للأسرة.

يترتب على إستيراد السلع من الخارج ان تواجه المنتجات المحلية صعوبات كبيرة فى منافسة السلع الأقل سعرا -خصوصا السلع والخدمات التى تنتجها الشركات الصغيرة- والتى عادة تكون ما تكون مملوكة لأفراد من أهل البلاد، ولكن معظم الشركات الكبيرة فى إفريقيا والعالم العربى هى شركات متعددة الجنسيات. تعد المنافسة من السلع المستوردة من أهم الأمور التى تقلق وقد يترتب على ذلك أن تغلق الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم أبوابها بسبب العولمة، وهذا بالتالى قد يترتب عيه زيادة معدلات البطالة فى البلاد مما له من آثار سلبية على المجتمع.

مواجهة العولمة

تعتبر السياسات التى تزيد من القدرة التنافسية لقطاع الأعمال فى ظل التنافس فى عالم تسوده العولمة من أهم التحديات التى تواجه الحكومات، يمكن للحكومة أن تقوم بإمداد قطاع الأعمال بالمعلومات اللازمة -خصوصا عن فرص التصدير للخارج- وكذا تقديم المساعدة والتشجيع الازمين للتقدم التكني فى مجالات الأعمال المختلفة.

يمكن للغرف التجارية والجمعيات التى تعنى بقطاع الأعمال أن تلعب دور مهم حيث يمكنهم أن يقدموا معلومات مفيدة عن التقنية الحديثة وفرص دخول أسواق جديدة وكذا تطورات احتياجات المستهلك على مستوى العالم .

تؤثر العولمة تأثيرا مباشرا على أنشطة الانتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات المختلفة، سمح تحرر التجارة بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بفتح أسواق جديدة لهم سواء الدول المتقدمة أو النامية. يجب عند فتح مفاوضات التبادل التجارى أن تضع الدول فى اعتبارها الفرص التى يمكن أن يستفيد منها قطاع الأعمال وأيضا العمل على تسهيل استغلال تلك الفرص. كما يلاحظ أن بعض الدول تقوم بعقد اتفاقيات تجارية على المستوى الإقليمى والثنائى للاستفادة من تلك الفرص.

قامت بعض الدول المتقدمة بنقل الانتاج الى بعض الدول النامية وذلك لتحقيق معدلات كفاءة أفضل حيث أن تكلفة الأيدى العاملة اقل بكثير فى الدول النامية عنها

فى الدول المتقدمة. فى حين أن هذة الأنشطة تساعد على خلق فرص عمل جديدة الا انه يجب وضع بعض الآثار السلبية فى الاعتبار مثل الآثار السلبية على البيئة.

توزيع الانتاج جغرافيا

تعد عملية توزيع الانتاج جغرافيا من أهم توابع العولمة، توزيع الانتاج جغرافيا هو عبارة عن تفكيك المراحل المختلفة لخدمات لموارد المساندة بحيث تكون كل مرحلة فى مكان جغرافى مختلف عن الاخر، على سبيل المثال صناعة الأحذية الجلدية: قد يتم تصنيع الجلود فى بوتسوانا، ثم تشحن الى ايطاليا حيث يتم معالجته كيميائيا قبل تصنيع الحذاء يتم شحن الجلود الى الصين حيث يتم تصنيع الحذاء.

تساعد عملية توزيع الانتاج جغرافيا على تحقيق قدرة تنافسية عالية عن طريق خفض تكاليف الانتاج، كما تسعى الشركات الى زيادة القدرة التنافسية لها عن طريق خلق ميزة تنافسية عن طريق فصل وظائف الانتاج للخدمات المساندة من أهم توابع عملية تقسيم الانتاج جغرافيا هو تأثير العولمة على قطاع الأعمال وعلى المجتمعات أجمع.

أولاً: توزيع الانتاج جغرافيا يجعل العملية الانتاجية متحركة، حيث يمكن للمنتج أن يحرك أى جزء من عملية الخدمات المساندة الى أى مكان فى العالم بسهولة.

ثانياً: توضح عملية توزيع الانتاج جغرافيا أهمية قطاع الخدمات، خدمات مثل الاتصالات والنقل والخدمات المالية تمثل حلقة الوصل بين الوظائف المختلفة للخدمات المساندة مما يعنى أن القدرة التنافسية لقطاع الصناعة مرتبطة بقطاع الخدمات.

التبادل التجارى والاستثمار فى عالم تسوده العولمة

لقد تم تحرير التجارة الخارجية الى درجة كبيرة خصوصا فى العقود الثلاث الأخيرة، ساعد إنشاء ومظمة التجارة العالمية عام 1995 على تسهيل التبادل التجارى بين الدول الاعضاء.

فتح تحرير التبادل التجارى الباب على مصريه لتبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ولكن هناك الكثير يجب ان يتم بخصوص تبادل المنتجات الزراعية.

تحرير التجارة يعنى اننا نجد سلع وخدمات جديدة فى اسواقنا المحلية كما اننا نرى منتجاتنا المحلية فى اسواق خارجية، يترتب على ذلك وجود بعض التحديات يجب على الشركات المحلية التغلب عليها مثل الحفاظ على القدرة التنافسية العالية مما يشجع المستهلك على شراء السلعة المحلية و ليست المستوردة. يتطلب هذا

جهد كبير من تلك الشركات حيث يعتقد المستهلك ان السلع المستوردة تتمتع بجودة أعلى.

طراً تطور جديد في العشر سنوات الماضية حيث زاد الاستيراد بين الدول النامية وبعضها، تعتبر الهند والصين والبرازيل من أكثر الدول التي تصدر منتجاتها لجميع دول العالم المتقدم منها والنامي، في واقع الأمر تتمتع هذه الدول بميزة تنافسية عالية خصوصاً في مجال الصناعة.

ونتيجة طبيعية لذلك صارت هذه الدول من أكبر الدول المستوردة للفحم والحديد و الذهب البلاتينيوم مما يجعلهم يلعبون دور فعال في تحديد اسعار هذه السلع في الاسواق العالمية وقد كان هذا الدور مقصوراً على الدول المتقدمة فقط.

بالإضافة الى ذلك أصبح هناك تغيرات عديدة في الاقتصاد العالمي والاستثمار، حيث كانت الدول المتقدمة هي التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية – هذا الأمر أصبح غير صحيح الآن- لأن دول نامية عديدة أصبحت مصدر مهم للاستثمار في العالم.

إجابات على العولمة نظرة سريعة على الأزمة المالية العالمية الحالية

أى تغييرات تحدث في الأقتصادات العملاقة مثل الولايات المتحدة أو الصين أو الهند سوف يكون لها آثار على باقى دول العالم، الأزمة المالية الحالية هي أكبر دليل على ذلك، السؤال الان هو: كيف حدثت هذه الأزمة و مالذى يجب عمله لتجنب أى أزمة مماثلة فى المستقبل؟

مما لاشك فيه أن اندماج الأنظمة المالية العالمية هي أحد أسباب الأزمة، على سبيل المثال الأزمة بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن إمتدت آثارها للعالم كله. السبب الآخر هو أن معظم البنوك العالمية هي بنوك متعددة الجنسيات مما ساعد على سرعة إنتشار الأزمة. وأخيراً ساعد سهولة إنتقال رؤوس الموال الى سرعة انتقال الأزمة أيضاً.

الأجابة على السؤال كيف حدثت هذه الأزمة معقدة للغاية ولكن عدم وجود رقابة فعالة على الأنشطة المالية العالمية قد يكون جزء من الاجابة. ماهى الدروس المستفادة من الأزمة ؟ الحوافز: حيث تمكن رجال البنوك من الاستفادة من الاقراض حتى اذا كانت المخاطرة كبيرة، كان هذا هو البداية الحقيقية للأزمة فى الولايات المتحدة الامريكية.

كيف يتم تحديد هياكل الحوافز في البنوك وما هو رد الفعل الواجب عمله في حالة اقراض عميل ذو مخاطرة كبيرة؟ تلك هي بعض الاسئلة التي قد تؤدي الاجابة عليها الى الحد من حدوث أزمة اخرى. الاندماج الاقليمي كاستراتيجية للاندماج العالمي؟

تعتبر معظم اقتصادات العالم العربي وافريقيا اقتصادات صغيرة بالقياسات العالمية، مما له الأثر في عالم تسوده العولمة.

ينمو الحس الاقليمي جنب الى جنب مع نمو العولمة، حيث تدخل الدول القريبة من بعض جغرافيا في اتفاقيات تجارية.

ولقد نمت التحالفات التجارية الاقليمية -خصوصا بين الدول الصغيرة نسبيا- نموا كبيرا في العشر سنوات الماضية على خلفية منظمة التجارة العالمية.

من أهم أسباب هذه التحالفات هو وجود أسواق صغيرة، حيث تقدم هذه التحالفات فرص عديدة للشركات في تلك البلاد لدخول أسواق جديدة والاستفادة من الموازين الاقتصادية لتحقيق قدرة تنافسية أعلى. بعض الدول تختار التحالف الاقليمي كاستراتيجية للاندماج العالمي.

بعض هذه التحالفات تمت بغرض الحصول على قوة في المفاوضات او لأسباب أمنية كما يلاحظ أن بعض هذه التحالفات لها أهداف مختلفة. على سبيل المثال: تهدف "رابطة التقدم للجنوب الافريقي" الى تحقيق تقدم في المنطقة والحفاظ عليه بالإضافة الى حفظ السلام وتوفير الأمن في المنطقة. حتى الآن تعتبر السوق الأوروبية المشتركة هي خير مثال للتحالف الاقليمي الناجح، كان الهدف الرئيسي من التحالف هو هدف سياسي -وهو منع حرب عالمية جديدة في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

يعتبر الاندماج الاقليمي في افريقيا والعالم العربي استراتيجية مؤثرة، حيث يعتبر "مجلس التعاون الخليجي" خير مثال على ذلك، كما ان البرلمان الافريقي مثلا في افريقيا .

السؤال الآن هو كيف تساعد التحالفات الاقليمية الدول الأعضاء فيها في التغلب على مشاكل العولمة؟ اولا يجب تحديد الاستراتيجية الاقتصادية للمنطقة، توجد مفاوضات بين بعض الدول الافريقية ودول الاتحاد الأوروبي لبدء شراكة اقتصادية بين القارتين.

العولمة، قوة وثقافة

العولمة ليست ظاهرة اقتصادية فحسب ولكنها تغير علاقات القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية. الدول المتقدمة لها العديد من الاهتمامات فى الدول النامية، العولمة تجبر الدول المتقدمة على ان تتبع القواعد اعامة للرقابة والتي تتبعها الدول النامية ايضا. النظام الذى يتمتع قاعد ثابتة يحمى الدول الصغيرة من الدول الكبيرة.

قد يكون للعولمة بعض الآثار السلبية ايضا مثل تحجيم قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة.

العولمة تزيد من تنوع الثقافات المختلفة، يمكن زيادة هذا التنوع عن طريق الاتصالات والتسويق وكذا الهجرة الشرعية للأفراد من بلد لآخر. كما يمكن للعولمة ايضا ان تقلل من هذا التنوع الثقافى حيث تحل الثقافة الأجنبية محل الثقافة المحلية. الهجرة الشرعية تساعد على التنوع الثقافى حيث كلما زاد التنوع الثقافى كلما زادت ديناميكية المجتمع. فى البلاد التى بها معدلات بطالة عالية تكون للهجرة الشرعية اثار سلبية.

العولمة والبيئة

توجد أدلة انه قد تم رفع دخول الأفراد بسبب العولمة مما أدى الى زيادة الاستهلاك والانفاق، ولكن هناك أثر سلبي على البيئة قد يسببه هذا الاستهلاك، هذا الشأن يدفعنا للتحدث عن الرقابة العالمية للأنشطة التى تهدد البيئة. بعض المعاهدات مثل معاهدة "كيوتو" قد تقوم بهذا الغرض وتقدم أداة للحفاظ على البيئة.

وأخيرا،،

ان العولمة عملية معقدة للغاية، قرارات العولمة تتخذها الشركات الكبيرة بغرض زيادة الارباح كما يتخذ الافراد قرارات اخرى تساعدهم على ايجاد حياه أفضل فى بلاد غير بلادهم، وأخيرا بعض القرارات تتخذها الحكومات لبرم اتفاقيات للتبادل التجارى فى بلادهم وكذا تشجيع الاستثمار.

العولمة لها نتائج ايجابية وأخرى سلبية، بعض التحديات تتطلب وجود حلول ذات قواعد تحكم الجميع -وليس الدول الفقيرة فقط- وبعض التحديات يجب ايجاد حلول محلية لها -التحديات المتعلقة بالثقافة المحلية.

العولمة تزيد من المنافسة التجارية وهذا يجبر الشركات على إعادة تقييم مصادر القدرة التنافسية والاستفادة من التقدم التقنى فى جميع المجالات، يمكن للغرف التجارية

والجمعيات التي تعنى بقطاع الأعمال أن تلعب دور مهم حيث يمكنهم أن يقدموا معلومات مفيدة عن التقنية الحديثة وفرص دخول أسواق جديدة وكذا تطورات احتياجات المستهلك على مستوى العالم .

8.2- ورقة العمل الثانية: التحديات التي تواجه قطاع الأعمال في الدول النامية:-

مقدمة:

تلعب متغيرات الاقتصاد العالمي دورا كبيرا في اقتصادات الدول النامية وذلك على مستوى الصناعات الصغيرة والمشروعات العملاقة على حد سواء. تلقى هذه الوثيقة الضوء على العولمة واثارها على اقتصادات الدول النامية وايضا تستعرض بعض التطورات المهمة في الاقتصاد العالمي. كما تستعرض هذه الوثيقة ايضا التطورات التي حدثت في ادارة خدمات الامدادات المساندة على مستوى العالم وكذا انتقال وظائف خدمات الامدادات المساندة إلى عدة مناطق جغرافية متباعدة (تفكك وظائف خدمات الامدادات المساندة)، اخيرا تستعرض الوثيقة دور قطاع الخدمات في الاقتصاد.

تجدر الإشارة هنا إلى ان التنوع في اقتصادات البلاد النامية يلعب دورا مهم جدا. تعتبر الصين والهند والبرازيل من ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بميزة تنافسية عالية في مجال الصناعة، خصوصا السلع المعمرة و الاجهزة الكهربائية وكذا صناعة السيارات. في حين نرى ان معظم بقية الدول النامية (تعتبر الدول الافريقية من الدول الاقل نموا على مستوى العالم) حيث مازالت تركز هذه الدول على المنتجات الزراعية وليس على قطاع الصناعات، نجحت بعض هذه الدول في جذب بعض الاستثمارات ولكن مازالت معظم هذه البلاد تعتمد على الزراعة. يفرض هذا التنوع في اقتصادات البلاد النامية على اي تحليل للتحديات التي تواجه قطاع الاعمال في الدول النامية ان يأخذ في الاعتبار خصائص البلاد النامية. بعض الدول النامية لها دور فعال في الاقتصاد العالمي ولكن معظم الدول النامية ليس لها اي دور يذكر.

بالإضافة إلى ذلك توجد بعض التحديات المهمة الأخرى التي تواجه الدول النامية مثل البيئة واستمرارية التقدم، على سبيل المثال، يجب على الدول النامية الغنية بالمعادن أو تعتمد على تصدير منتجاتها المتميزة مثل البترول أو الذهب أو الفحم أو النحاس أو الشاي أو القهوة ان تعمل على تنويع الاقتصاد لديها وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط. اما الدول النامية التي تعتمد على المنتجات الزراعية بشكل كبير يجب ان تنمى قطاع الصناعة او الخدمات. هذه هي التحديات لا تواجه حكومات الدول النامية فقط بل وقطاع الاعمال الخاص ايضا. على سبيل المثال، يلاحظ النمو في قطاع التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة. من

الممكن ان تصبح منطقة الخليج العربي مركزا للتعليم ليس فقط للشرق الاوسط ولكن لباقي دول العالم . كما يلاحظ ايضا ان هناك بعض البلاد فى المنطقة اصبحت لها ميزة تنافسية فى مجال النقل الجوى حيث اصبحت شركات الطيران التابعة لهذه البلاد ومطاراتها ملتقى للمسافرين من و إلى جميع انحاء العالم خصوصا من افريقيا وأوروبا.

تعتبر موريشيوس مثلا اخر حيث انها حالة عملية جيدة، فقد تحولت من دولة يعتمد اقتصادها على منتج زراعى (السكر) إلى دولة يعتمد اقتصادها على بعض الصناعات مثل انتاج الملابس والاعتماد على بعض الخدمات مثل السياحة و الخدمات البنكية. هذا التحول من الاقتصاد البدائى (الذى يعتمد على الزراعة بشكل اساسى) إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة والخدمات هو خير دليل على تكيف الدول النامية مع التطورات التى يمر بها الاقتصاد العالمى والاقليمى والمحلى ايضا.

التحدى المهم الآخر الذى يواجه حكومات الدول النامية هو تصميم سياسات تساعد على تطوير ميزة تنافسية لقطاع الاعمال فى هذه البلاد. يتطلب هذه القاء نظرة جديدة على السياسات التى تؤثر على قطاع الاعمال بشكل مباشر مثل سياسات التجارة الخارجية و السياسات الصناعية و سياسات المنافسة التجارية وكذا السياسات الذى تنظم القطاعات الاخرى ، مثل قطاع الخدمات.

الدول النامية فى ظل الاقتصاد العالمى

العولمة هى نظام يودى إلى اندماج الاقتصادات والمجتمعات المختلفة لدول متعددة متفرقة بسبب قيام الشركات بأنشطة اقتصادية عديدة عبر الحدود الجغرافية والسياسية، ويسعى بعض الافراد إلى وظائف خارج حدود بلادهم كما تسعى الحكومات المختلفة إلى ابرام اتفاقيات عديدة على المستويات الاقليمية والثنائية لتشجيع هذه الانشطة.

ترتكز هذه المنظومة على عدة محاور هى: قطاع الاعمال فى هذه البلاد و الحكومات والمجتمعات. تواجه قطاعات الاعمال فى الدول النامية منافسة شديدة فى السوق العالمى والمحلى ايضا بسبب العولمة. تعتبر الاستراتيجيات التى تقوم بتنفيذها الحكومات فى هذا المجال من أهم العوامل التى تساعد قطاع الاعمال فى التغلب على المنافسة الشديدة. من الضرورى ان تلعب الحكومات فى الدول النامية دورا فعالا فى مساعدة قطاع الاعمال عن طريق تفعيل سياسات تساعد على الحفاظ على الميزة التنافسية لقطاع الاعمال.

تقدم العولمة فرص عديدة للدول النامية، منها:

- تؤدي الاستثمارات التي تتم في الدول النامية إلى اتساع قطاع الصناعة في هذه البلاد
- يحصل المستهلك في الدول النامية على منتجات وخدمات متنوعة و بأسعار تناسبه
- تفتح العولمة اسواق جديدة لتصدير المنتجات المحلية

بعض تحديات العولمة بالنسبة للدول النامية:

- تمثل المنافسة الشديدة في السوق المحلية تحديا جديدا للمنتجين المحليين
- قد تتعرض بعض المنشآت الوطنية لمنافسة قوية مما يعرضها للافلاس مما يزيد البطالة

توزيع الانتاج جغرافيا و المنافسة ودور قطاع الخدمات

توزيع الانتاج جغرافيا هو عبارة عن تفكيك المراحل المختلفة لخدمات لموارد المساندة بحيث تكون كل مرحلة في مكان جغرافي مختلف عن الاخر، باختصار شديد، هي جعل عملية الانتاج عملية عالمية بمعنى الكلمة.

ماهي أهم العوامل المؤثرة على توزيع الانتاج؟ الاجابة المباشرة هي "المنافسة". تسعى معظم الشركات إلى تحقيق قدرة تنافسية عالية عن طريق خفض تكاليف الانتاج وزيادة الفاعلية الانتاجية وايضا فرص للبيع في اسواق جديدة (تتحدد فرص التصدير عن طريق اتفاقيات التجارة الخارجية) ولذا تتأثر قرارات المنشأة باختيار الموقع بالعوامل الآتية:-

- دخول اسواق جديدة: مثال على ذلك هو الاستثمارات الصينية والماليزية التي حدثت في مجال صناعة الملابس في ليسوتو -وهي من الدول الأقل نمو في افريقيا- لقد استثمرت كل من الصين وماليزيا في ليسوتو لسبب مهم جدا وهو انه الولايات المتحدة الامريكية تسمح بدخول المنتجات المصنعة في ليسوتو إلى الاسواق الامريكية بناء على قانون "منح فرص النمو للدول الافريقية النامية" والذي وقع عليه الرئيس بيل كلينتون، يمنح هذا القانون معاملة خاصة للدول التي تتوافر فيها الشروط بأن تدخل منتجاتها السوق الامريكية. ولهذا يسعى المستثمرون للاستثمار في البلاد التي تتوافر فيها تلك الشروط -مثل ليسوتو- حتى يستفيدون من تلك الميزة .

- عمالة مدربة وليست غالية الثمن: تمثل تكاليف العمالة عنصرا مهم من عناصر الانتاج للمنتجات والخدمات. لذلك انتاج سلع في هذه البلاد يؤدي إلى خفض

التكاليف الكلية للإنتاج مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات. وقد شجع ذلك بعض الشركات العالمية (مثل نايكى و اديداس) ان تقوم بإنتاج بعض منتجاتها فى بلاد نامية وايضا لان تكلفة العمالة اقل بكثير عن الدول الصناعية المتقدمة.

■ **حوافز:** القدرة الاستثمارية محدودة فى بعض الدول المتقدمة بسبب انخفاض مستوى دخل الافراد او عدم وجود مدخرات كافية تسمح بالاستثمار فى أنشطة اقتصادية مختلفة. تقوم بعض الدول المتقدمة بمنح بعض الحوافز حتى تشجع الاستثمارات، مثل بعض الاعفاءات الضريبية وبعض التخفيضات على اسعار استهلاك المياه والكهرباء، كما تمنح بعض الدول خدمات منها المباني وذلك تشجيعا لاستثمار. منح هذه الحوافز للمستثمرين هو استراتيجية تستعملها الكثير فى الدول المتقدمة لتشجيع الاستثمارات، غالبا لاتمنح نفس الحوافز لاصحاب الشركات الوطنية.

ان توزيع الانتاج له تأثير مهم جدا على قطاع الاعمال فى الدول النامية، لذا نرى ان العديد من الدول النامية -مثل الصين والهند والبرازيل- هى مواقع مهمة تنافس العديد من الدول المتقدمة فى اوربا والولايات المتحدة الامريكية لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية العالمية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدول النامية الان قادرة على تلبية إحتياجات الطلب للأسواق العالمية من المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك لقد اقامت بعض هذه الدول النامية القدرة على الانتاج العملاق طاقات انتاجية فى دول اخرى، على سبيل المثال نجد شركة السيارات الهندية "تاتا" تقوم حاليا بالاستثمار فى مناطق عديدة فى العالم منها افريقيا لبناء مصانع للسيارات. وبهذا تصبح هذه الشركات العملاقة -والتي تتبع لدوله نامية- مصدر مهم من مصادر الاستثمار فى دول نامية اخرى، تعتبر هذه ظاهرة مهمة حيث كان من المعتاد ان تكون الدول المتقدمة هى المصدر الرئيسى للاستثمار فى الدول النامية.

تلقى عملية توزيع الانتاج الضوء على أهمية قطاع الخدمات فى الاقتصاد العالمى وخصوصا فى الدول النامية حيث تحتاج عملية تفكيك المراحل المختلفة لخدمات الموارد المساندة إلى وضع قطاع الخدمات فى الاعتبار. توزيع الانتاج هو عبارة عن تفكيك المراحل المختلفة لخدمات لموارد المساندة بحيث تكون كل مرحلة فى مكان جغرافى مختلف عن الاخر. فى صناعة السيارات مثلا من الجائز جدا ان يتم تصنيع بعض المكونات الرئيسية -كالمحولات مثلا- فى جنوب إفريقيا و قد يكون البعض الآخر مصنع فى موزمبيق ويتم تجميع السيارات فى الهند. تعتمد القدرة التنافسية على مدى ارتباط مراحل الخدمات المساندة ببعضها البعض، هذه الروابط هى النقل و الخدمات المالية و الاتصالات وبعض الخدمات الاخرى.

على سبيل المثال، يجب نقل مكونات السيارات من مكان الانتاج إلى حيث يتم تجميعها وهذا يتضمن بعض الخدمات المالية كما أن الاتصالات مهمة حتى يتم التواصل بين جميع العناصر وايضا لتصميم وتنفيذ جداول النقل.

تعتمد القدرة التنافسية لعملية توزيع الانتاج جغرافيا اعتمادا كبيرا على مدى كفاءة قطاع الاعمال. التكلفة والجودة والكفاءة للطاقة والنقل والاتصالات والخدمات المالية هي بعض العوامل التي تحدد القدرة التنافسية لأي مشروع جديد مثل مصنع لانتاج السيارات.

تعتبر عملية توزيع الانتاج جغرافيا من أهم الظواهر المهمة لاقتصادات الدول النامية. تنبع هذه الأهمية من كون اعتماد القدرة التنافسية للانتاج على القدرة التنافسية لقطاع الخدمات، بالإضافة إلى ذلك نرى ان أهمية قطاع الخدمات تزداد في الدول النامية حيث يشارك قطاع الاعمال في التنمية الاقتصادية ويوفر العديد من فرص العمل الجديدة.

إن تطور قطاع الاعمال مهم جدا للدول النامية، خصوصا بعد وضع في الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه الحكومة لتنظيم القطاعات المختلفة. تلعب الحكومة دور مهم في معظم الدول النامية في معظم القطاعات المهمة مثل الطاقة والاتصالات كما تقوم بعض الحكومات بتقديم هذه الخدمات وليس تنظيمها فقط. التطورات التي تحدث لقطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل والخدمات المالية هي أهم مفاتيح التنمية الاقتصادية للدول النامية.

تعطى الازمة المالية العالمية الحالية درسا مهما للدول النامية. ان اندماج النظام المالي العالمي وكذا السوق أدى إلى تأثير العديد من الدول النامية بالازمة. اثار الازمة الاقتصادية العالمية واضحة عندما ننظر إلى اسعار العملات الاجنبية في الاسواق، وقد أدى سحب الاموال في الايام القليلة الماضية من اسواق بعض الدول النامية إلى تذبذب اسعار العملات الاجنبية مقارنة بسعر العملات المحلية لبعض الدول النامية. التطورات الاخيرة للازمة قد تكون لها بعض الآثار السلبية على الدول النامية خصوصا اذا كانت معظم الديون المستحقة عليهم بالعملة الصعبة.

انخفاض العملة المحلية قد يؤدي إلى زيادة الصادرات ولكن اذا كانت هذه الشركات تقوم بانتاج بعض مكونات الانتاج فإن سعر المنتج سوف يرتفع مما سوف يعادل الزيادة العملة.

سؤال يطرح نفسه فى ظل الاحوال الاقتصادية الحالية وهو "ماهى السياسات التى يجب ان تتبعها الحكومة من اجل النهوض بقطاع الاعمال فى الدول النامية؟". يجب وضع السياسة الصناعية فى الاعتبار. ماهونوع الدعم الذى يجب ان تقدمه الحكومة حتى يصبح قطاع الاعمال قادر على المنافسة؟ ماهو نطاق السياسة الصناعية؟ و لايجب التركيز على الصناعة فقط بل قطاع الخدمات ايضا. التجارة الخارجية تحتاج إلى تركيز اكثر على النطاق الاقليمى ، تعقد الان دورة جديدة من المفاوضات متعددة الجوانب فى منظمة التجارة العالمية. يجب التفكير فى العوامل التى تمثل عوائق للتبادل التجارى (ليست التعريفية الجمركية فقط) على المستوى الاقليمى عند ابرام اتفاقات تجارة دولية اقليمية والاخذ فى الاعتبار وضع عوائق تجارية اخرى غير التعريفية الجمركية.

أخيرا:

التحديات التى تواجه قطاع الاعمال فى الدول النامية تزداد بازدياد آثار العولمة. اصبح واضحا من خلال الازمة المالية العالمية الحالية ان الاندماج العالمى للاقتصادات العملاقة مثل اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية- يعنى ايضا ان اى تقدم او تذبذب لهذا الاقتصاد سوف تنتشر توابعه فى العالم اجمع ولا توجد اى دولة بعيدة عن هذا التأثير.

بعض الظواهر التجارية العالمية الجديدة مثل تقسيم الانتاج جغرافيا يجب ان تجعل الدول النامية تفكر جيدا فى كيفية زيادة التنافسية التجارية لقطاع الاعمال، تزداد أهمية قطاع الخدمات فى عملية تقسيم الانتاج حيث يتم توزيع العملية الانتاجية على عدة مناطق جغرافية متفرقة حيث يؤثر دور كل من النقل والاتصالات والخدمات المالية والبنكية وكذا الطاقة فى القدرة التنافسية للمنتج النهائى.

8-3- ورقة العمل الثالثة: الاندماج والتعاون الإقليمي: تحديات وفرص:-

مقدمة:

تتواجد "الاقليمية" جنبا الى جنب للعولمة فى العلاقات الدولية، وقد يتخذ شكل التعاون أو الاندماج احد شكلين هما: الاندماج العميق أو الضحل.

قد يكون التعاون الاقليمى بغرض مشروع معين -بناء البنية الأساسية مثلا- تعاونت بعض الدول فى بناء البنية الاساسية مما أدى الى زيادة التبادل التجارى بينهم.

الاندماج الاقليمي لا يقتصر على التعاون الاقليمي فقط ولكن أبعد من ذلك حيث قد يتضمن اتفاقيات دولية، مثل اتفاقيات تحرير التجارة المبرمة بين بعض الدول، يسمى هذا التعاون بالاندماج الضحل، والذي يركز على التعريف الجمركية مثلا.

التغيرات فى الاندماج والتعاون الإقليمي؛

التغيرات الحالية تشير الى تحرك الدول من اتفاقيات للتجارة الحرة الى اتفاقيات وحدة واندماج عميق. فى شهر أغسطس من عام 2008 أطلقت الدول الاعضاء فى "رابطة التقدم للجنوب الافريقى" منطقة تجارة حرة والهدف ان تكون وحدة جمركية بحلول عام 2010. "وحدة الجمارك لشرق افريقيا" نموذج اخر للتحالفات الاقليمية فى افريقيا، اما فى غرب افريقيا فقد تحول الاندماج الى اكثر من مجرد منطقة وحدة للجمارك ولمن تضمن عملة موحدة ايضا. "مجلس التعاون الخليجى" مثال اخر للاندماج والتعاون الاقليمي فى الخليج العربى.

طبيعة الاندماج والتعاون الاقليمي

التعاون والاندماج الاقليمي قد يأخذ أشكالا متعددة وقد يكن له أهداف مختلفة، قد يكون الهدف سياسى او امنى. فى حالة الحرب او عدم الاستقرار السياسى قد يأخذ التعاون شكل ارسال قوات لحفظ السلام والتعاون الاقليمي فى المجال السياسى او الامنى يتطلب التزم تام من الدول الاعضاء، هذا الامر ضرورى جدا فى حالات عدم الاستقرار السياسى فى احدى الدول الاعضاء.

تطلعات الاندماج والتعاون الاقليمي:

الدوافع فى افريقيا والعالم العربى للتعاون الاقليمي قوى جدا، منها مثلا التقدم المستمر، و طبيعة البلاد فى تلك المناطق والمميزات التى تحصل عليها الدول الاعضاء .

و سبق نجاحها، يشجع ذلك على خلق منطقة حرة فى افريقيا و سوق موحدة وسياسة نقدية متشابهة للدول الاعضاء و ربما عملة موحدة ووحدة سياسية.

تركز منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة بين الدول الاعضاء، لتنفيذ ذلك يجب اسقاط التعريف الجمركية على السلع بين البلاد الاعضاء، تعتبر منطقة التجارة الحرة اندماج ضحل. تنبئى الدول الاعضاء نظام متشابه للتعريف الجمركية الخارجية – خصوصا اذا كانت احدى الدول الاعضاء ذات اقتصاد متنوع.

تكوين وحدة جمركية واحدة قد يتطلب تنازل الدول الاعضاء عن بعض من استقلاليتها
تكوين وحدة جمركية واحدة قد يتطلب تحرير راس المال والايدي العاملة بين الدول
الاعضاء. قد يكون هذا الامر حساس الى درجة كبيرة اذا كانت احدي الدول الاعضاء
لديها معدل عال للبطالة.

السياسة المالية الموحدة تعنى ان تكون للدول الاعضاء سياسة مالية متشابهة. (يتم تحديد
سعر الفائدة وسعر العملات الاجنبية بواسطة البنك المركزي للمنطقة) مما قد يسبب
بعض التعقيدات لبعض الدول الاعضاء.

الوحدة الاقتصادية تعنى ان الدول الاعضاء تتبنى خطط مالية سنوية متشابهة، قد يكون
لذلك أثر سلبي على بعض البلاد الاعضاء - حيث ان السياسة المالية السنوية تعتبر
أداة للتقدم والتخطيط للمستقبل.

تمتد اثار الوحدة السياسية الى ابعد من الابعاد الاقتصادية للتعاون، حيث يمثل وجود
وحدة سياسية واحد كالبرلمان مثلا يعتبر من اكثر انواع التعاون الاقليمي تطورا.

مزايا الاندماج والتعاون الاقليمي

تتلخص مزايا الاندماج والتعاون الاقليمي فى الآتى:

- تحقيق الاهداف السياسية
- دخول اسواق جديدة وزيادة القدرة التنافسية
- تخفيض التكاليف للعمليات التجارية عبر الحدود
- تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية
- اعطاء قوة عند اجراء مفاوضات عالمية

تكاليف الاندماج والتعاون الاقليمي:

- فقد استقلالية تصميم السياسات
- تحول التجارة الخارجية
- اقتصاد موحد
- البطء فى اتخاذ القرارات

- بالرغم من ان الظواهر تشير الى ان مزايا التعاون الاقليمي أكثر من السلبيات، الا ان
هذا لا يمنع ان عملية التعاون والاندماج الاقليمي هي عملية معقدة خصوصا فى شرق
وجنوب افريقيا

- على سبيل المثال : لا يمكن ان تكون دولة واحدة عضو فى أكثر من تحالف اقليمي

- قد توجد فى بعض المناطق عدة عوامل تؤدي الى شد وجذب، مما قد يترتب عليه تحديات عديدة وقد يكون له اثر ايجابى ايضا حيث قد يساعد ذلك على نمو المنطقة.
- التعاون والاندماج الاقليمى عملية تأخذ وقتا كبيرا، بالنظر لتجربة الاتحاد الاوروبى نرى كم من الوقت يستهلك .
- يمكن استخدام التعاون والاندماج الاقليمى كأداة للاندماج العالمى، ولهذا ينصح بأن يكون التعاون والاندماج عميق حتى تكون له أهمية وثقل على المستوى الدولى.
- الاندماج الضحل يركز على الحدود بين البلاد والتعريفة الجمركية، اسقاط التعريفة الجمركية بين البلاد الاعضاء هو احد هذه الاشكال، اما التعاون العميق فهو يشير الى تحرير التجارة تماما بين البلاد الاعضاء.
- 24- العديد من التحديات فى القدرة التنافسية التى تواجه الدول النامية لاتتعلق بفرض تعريفة جمركية ام لا او على التكاليف ولكن على مستويات قطاع الخدمات فى البلاد الاعضاء.

وأخيرا،،

- تعتبر "الاقليمية" جزء مهم من العلاقات الدولية، تنبع أهمية "الأقليمية" من أنها تمنح الدول النامية -خصوصا الدول الصغيرة- القدرة على بناء قدرة تنافسية كبيرة تساعد على تحقيق اهدافها التجارية مما يجعل هذه الدول تنافس على المستوى العالمى.
- "الاقليمية" هى عملية معقدة خصوصا انها تتطلب العديد من التوضيحات التى يجب ان تقوم بها الدول الاعضاء -مثل فقدان بعض الاستقلالية للدول الاعضاء، يجب توضيح الأهداف بشكل واضح لجميع الدول الاعضاء كما يجب وضع خطة يمكن عن طريقها تحقيق الاهداف المرجوة وأخيرا يجب متابعة تنفيذ الخطة للتأكد من التنفيذ.

مناقشة عامة للورقة الثالثة:

0-9- مداخلات الوفود:-

9-1 - نيجيريا:-

عبر رئيس الوفد النيجيري - فى مداخلته- عن تقديره لمقدمي أوراق العمل وكذلك المتحدثين السابقين حول هذه الأوراق وعلى الأخص فقد ضم صوته وصوت البعثة النيجيرية إلى الآراء التى قدمتها بعثة جمهورية الجابون حول إمكانية إنشاء هيئات تستطيع أن تدير التعاون الاقتصادى والصناعى بين منطقتي أفريقيا والعالم العربى .

وأضاف باننا نمتلك منظمات إقليمية مثل الجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي ومنظمات أخرى عديدة في المنطقتين . وأنا أعتقد انه ومن خلال هذا الاجتماع الأول علينا أن نبدأ التفكير عن الاستراتيجيات التي عن طريقها نستطيع أن نمتلك نوع من تحرير التجارة . نحن نملك في إطار المجتمع الأفريقي العربي ماتم نشرة إلى القادة الأفريقية برمتها وكذلك إلى الشعوب العربية وتماشياً مع مافعلنة أمريكا فقد تم التعاون مع كندا من أهل التدفق الحر للبضائع ، ومثلها فعل الجنوب حيث لديهم تعاون مع المكسيك. وعلية فإنه يجب كيف يمكن أن تقوم الشعوب العربية والأفريقية بصياغة خطة نحو التجارة الحرة أو من خلال الجامعة العربية و الاتحاد الأفريقي أو الرابطة ويجب إيجاد فرصة للتعاون الثنائي وكسر حواجز التجارة قبل أن نحصل على مزايا كاملة مما تقدمه منظمي التجارة العالمية.

وأني على ثقة بان هناك منتجات للتبادل التجارة في دول أفريقيا والعالم العربي مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وفي معظم الدول العربية كما أننا نملك الكثير من التمويلات الاستثمارية في الدول العربية لذلك فإننا نستطيع أن نبدأ بالتعاون والدفع قدماً بهذه الرابطة لغرف التجارة لتحذوا حذوا المناطق الأخرى في العالم . وأحب أن اشكر منظمي هذا الاجتماع لإتاحة هذه الفرصة ومبادرتهم وأتطلع أن تقوم هذه الأسس الواقعية والهيئات بدفعنا للأمام نحو التعاون اقتصادي وتقدم.

9.2 مداخلة المغرب

أنتى رئيس وفد المغرب – في مداخلته – على منظمي الاجتماع وراعي هذا الاجتماع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وأعلن عن تأييده للمقترح الذي يدعو للعمل سوياً في كلا المنطقتين من اجل تشكيل كتله اقتصادية قوية نظراً لتأثير العولمة على الدول المتضررة تكنولوجياً. وحث الدول التي تعتبر أقوى من غيرها في أفريقيا والعالم العربي أن تمديد عونها وان تقود جهوداً لتأسيس اتحاد للتعاون الاقتصادي بين المنطقتين . كما حث منظمي الاجتماع والراعيين له أن يتم عقد مثل هذا الاجتماع بشكل منظم بقدر الإمكان حتى يتم وضع حل الآليات الخاصة بالترتيب للتعاون والاتفاق عليها.

9.3- قدم رئيس وفد الجابون السيد جاكيوم بومامبابا مداخلة قال منها:
اولاً أود أن أشير، أنني رئيس غرفة تجارة وصناعة الجابون ورئيس غرف التجارة للفرع الإقليمي لوسط أفريقيا وأتحدث بإسم غرفة تجارة بلدي وبإسم جميع غرف تجارة وسط أفريقيا.

وأحب في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي الذي اتخذ هذه المبادرة لتنظيم اجتماع لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي كما اشكر سلطات جنوب أفريقيا لتقديمهم كل التسهيلات لاستقبالنا ، واشكر كذلك مقدمة الورقة لهذا التقديم الجيد.

وكل النفيض بالنسبة للاجتماعات الأخرى ، فإنني أود أن أشير، أننا نحن غرف التجارة نعتبر هنا ممثلين اقتصاديين لبلداننا حيث يبحث رجال الأعمال عن الفرص التجارية وعندما نعود لبلداننا يجب أن نكون قادرين على اطلاعهم بهذه الفرص، هذا ما أتينا به لكم ومن هنا تستطيعون أن تفعلوه من الآن وصاعداً من اجل انتهاء هذه الفرص.

أن التجارة التي تحدثت عنها مقدمة الورقة أثناء تقديمها تعبر مجالاً مهماً جداً لأننا نتحدث عن التبادل التجاري.

من ناحية فإننا عندنا أفريقيا بكل فرصها لكن هناك الكثير من الحدود ، تمثيل في الصنف الاقتصادي والفقير، أي بمعنى أن هناك حاجة للاستثمار في أفريقيا ، ومن ناحية أخرى فإن لدينا الوطن العربي الذي ربما يمتلك الوسائل لكي يستثمر.

لكن اللغز يكمن هنا هو كيف يمكن أن نجعل هذين المنطقتين مع بعض من اجل زيادة فرص الاستثمار في أفريقيا والوطن العربي حتى تكون تنافسية في مجال التبادل وعلية بأنه يجب أن نعمل مع بعض للاستفادة من فرص الاستثمار هذه في أفريقيا . ويجب أن تكون أفريقيا منافسة في مجال التبادل التجاري.

اليوم، بيدوا أننا تقريباً انفتحنا على العالم . فأغلب دول أفريقيا تتعارض تقريباً من اجل اتفاقيات شراكه مع أوروبا.

يجب أن تكون اقتصادياتنا أكثر تنافسية فالمنتجات الاسيويه المنافسة التي تأتي من الهند والصين تصل إلى أسواقنا وعلية فان تعلق الآمال على أن تأتي الاستثمارات العربية إلى أفريقيا كي تحسن المنافسة لاقتصادياتنا وكذلك الأسواق العربية والأفريقية .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما هو التكامل بين الاستثمارات الممكنة والأسواق الافريقية.

9.4- من جانبه تحدث رئيس وفد جمهورية غينيا رئيس غرف التجارة والصناعة والمهن في غنيا السيد ديالو قائلاً :-

أشركم لإتاحة الفرصة لي لكي أتحدث ، أنا رئيس غرفة التجارة والصناعة والمهن في غنيا، وأود أن أهنئ السيدة على تقديمها الرائع الذي فتح الباب لنا بعد هذا الانطباعات التي داهمتنا.

لا أحب أن أطيل عليكم ولكن ما أود أن أقوله ببساطة هو أنني أود أن أشير بان هناك اتحاد أفريقي لغرف التجارة تم تأسيسه في الإسكندرية.

فعلى المستوى الأفريقي هناك إعادة تجمعات لغرف التجارة وقد حاولنا مؤخراً ان نجدد(تنعش) اتحاد غرب أفريقيا لغرف التجارة كونه غير حاضراً هناك وكان من المفيد جداً إذا كان الاتحاد الأفريقي لغرف التجارة – الذي تأسس في مصر ومقره

القاهرة – حاضر بيننا هذه الهيئة التي تجمع بين الاتحاد المغربي لغرف التجارة وغرف تجارة جنوب أفريقيا .

وأنا أدرك بان الغرفة الاستشارية المغربية لعبت دوراً كبيراً في تأسيس الاتحاد المغربي لغرف التجارة .

وفي جهة نظري فإنني أرى أن نعمل في التنسيق مع هذه الاتحادات . الاتحاد الأفريقي للغرف الاستشارية واتحاد غرف التجارة الإسلامي التي تأسست في اسطنبول وأيضاً هناك رابطة غرف تجارة دول البحر المتوسط.

5-9- قال د . ملود السوري من

الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة / ليبيا في مداخلة أن هناك ضعفاً في التعاون الإقليمي ، صحيح أن التعاون الإقليمي الثنائي لا يتطلب اتفاقاً دولياً ولكنه في الحقيقة يتطلب استقرار للأوضاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي النابعة من إرادة سياسي ، لانه لا بد من وجود مناخ ملائم من خلال التشريعات واللوائح التي تنظم عملية الاستثمار والتعاون والتبادل التجاري بين الدول .

فالتعاون يعني الاستثمار ويعني التبادل التجاري ، وللأسف نجد العديد من الاتفاقيات الثنائية غير مفعلة بسبب الظروف السياسية .

وفي حال إنشاء الطرق ، الحلم يراودنا أن ترتبط أفريقيا بخطوط من شمالها إلى جنوبها وشرقها مع غربها ومن ثم مع أقطار الوطن العربي في آسيا عندها نجد أن تجارة العبور قد ازدهرت وتحسنت الصادرات بين الدول الأفريقية والعربية وبالتالي سينعكس ذلك على مستوى الإنتاج كما وكيفاً .

* والمشكلة هناك ليس في إنشاء أجسام جديدة من اتحادات ومجالس ، فإذا قمنا بتفعيل ما هو قائم عندها يكون قد أنجزنا عملاً كبيراً . على سبيل المثال :-

1- اتحاد غرف التجاره والصناعة الأفريقي (غائب)

2- اتحاد عرف التجارة والصناعة العربي (غائب)

3- منظمة الكوميسا (غائبه)

4- منظمة ساداك (غائبه)

5- تجمع س ص (غائب)

* نوكد هنا أن عدم تفعيل الاتحادات وسلبيتها هي أحد أسباب التضخم وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة والهجرة والفقر والبطالة ما أن ذلك قد أعطى الوطن للدولة ومؤسساتها للأستقرار بالقرار تشريعاً وتغيير القطاع الخاص ودوره .

* نفس الشي جميل أن نحلم بإقامة مناطق حرة بين أقطارنا ولكن إذا لم نعمل هذه الهياكل فلا شي يحصل .

6—9- اما لسيد علي لطف الثور عضو مجلس شوري الجمهورية اليمنية رئيس اللجنة الاقتصادية فقد قال في مداخلته "أود بادي ذي بدء التعبير عن صادق التقدير والامتنان لجمهورية جنوب أفريقيا التي احتضنت هذا اللقاء رئيساً وحكومة وبرلماناً وللشعب العظيم في جنوب أفريقيا على حسن الاستقبال والوفادة ودقة الترتيب لهذه المبادرة الهامة لاجتماع الغرف التجارية والصناعية في القارة الإفريقية والعالم العربي في هذه الظروف الحرجة والصعبة التي تعرض لها العالم كله جراء الأزمة ان نقل العاصفة المدمرة للنظام المالي الدولي والاقتصادي .

ويسرني باسمي ونيابة عن مجلس الشوري اليمني أن أعرب لجمهورية جنوب أفريقيا كل الاعتزاز والفخر بهذا الشعب الذي أنجب قائداً فذاً للحرية والتحرير هو الرئيس القائد نيلسون منديلا صاحب اكبر رصيد نضالي مع رفاقه في أفريقيا الذين حققوا لشعبهم الحرية والكرامة والاستقلال والسيادة وإقامة الدولة في ظل التعايش السلمي والمشاركة في بناء الدولة الحديثة والتطور بين جميع أبنائها بمختلف أعراقهم ولغاتهم وأديانهم واتجاهاتهم السياسية , كما أثنى عالياً الاستجابة للمشاركة بالحضور المتميز من قبل الغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية والمالية في أفريقيا والعالم العربي .

إننا على يقين وأمل كبير أن يتبنى هذا اللقاء في هذا البلد العظيم الدعوة لعقد لقاء لمجلسي وزراء الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية كخطوة أساسية لوضع التصورات لآلية إخراج هذا التكتل الإفريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي إلى حيز الوجود تحت أي اسم وليكن هذا التكتل أو التجمع الاقتصادي والمالي المظلة التي تنشط تحتها كل الفعاليات الاقتصادية القائمة في أفريقيا والعالم العربي والمستجدة وتتكامل فيه الاستثمارات ويتعاظم برعايته التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال في وجود المؤسسات المشتركة التي تحقق ذلك .

إننا في حاجة إلى انجاز الخطوة الأولى والتي ستفتح المجال واسعاً للتنمية الشاملة في أفريقيا والعالم العربي والتي ستزيد من فرص الاستثمار وعودة رؤوس الأموال العربية والإفريقية إلى المنطقة ونعظم النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي لكل بلد وتوفير فرص عمل واسعة لتخفيف البطالة وزيادة مستوى دخل الدولة والفرد في كل من البلدان الإفريقية والعربية وتحسين مستوى الخدمات والمعيشية لشعوب أفريقيا والعالم العربي .

إن الهزة العنيفة التي أصابت قواعد النظام المالي العالمي تؤذن بمرحلة جديدة من تجاوز أحادية القطب والتي صدرت إلى كافة دول العالم عوامل الاختلال وحملتها

العدد الهائل من الأعباء الاقتصادية والمالية مما يتوجب على الدول الإفريقية والعربية القيام بدور فاعل لإرساء نظام مالي واقتصادي مشترك يتجاوز تصدير الأزمات والاختلالات أليها ومجابهة سلبيات العولمة المدمرة .

ان البلدان الإفريقية والعربية تشكل تكتلا اقتصاديه وماليا هائلا بما تمتلكه هذه الدول من موارد طبيعية ومالية كبيرة وخامات أولية ومعدنية ومصادر للطاقة متنوعة ومستجدة وطاقات بشريه وخبرات متعددة وكافية وثروات سمكية وحيوانية وزراعية وأسواق واسعة توهل هذه المنطقة في ظلل التنسيق والتكامل أن تشكل أحد أهم أقطاب النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأقطاب .

إننا من هذا المنبر وفي هذا المنتدى ندعو إلى تجمع اقتصادي عربي أفريقي تحت مظلة الإتحاد الأفريقي وجامعه الدول العربية حيث أن هذه الدول الأفريقية والعربية ذات صلات وعلاقات وروابط تاريخية وجغرافية وبشرية منذ خلق الله الأرض من عليها كما أن عضوية عدد هام من الدول العربية في الإتحاد الأفريقي في شمال القارة وشرقها وغربها تشكل الرابطة العضوية والتكاملية بين أفريقيا والعالم العربي إضافة إلى تقارب الحدود وتداخلها ووجود العديد من الهيئات والمؤسسات المشتركة في العديد من المجالات .

9-7- نشكر السيدة الفاضلة على ورقتها القيمة فقد أصبح الكثير من النقاط في المراحل القادمة من العولمة سواء كانت هذه النقاط بالسلب أو بالإيجاب ويجب عليه أن يتبنى هذا التجمع كثير من النقاط الهامة صاحبة السعادة.

إن الجميع ما أوردته من نقاط تتكلم عن بيئة عمل اعتيادية تتساوي فيها عناصر الإنتاج من يد عاملة أو مادة خام أو عناصر الإنتاج ولكننا نعتقد بأن مساعدة دول ضمن المنظومة الدولية مثل العراق الذي يواجه تحدياً أمنياً كبيراً هذا البلد أو غيره من البلدان مثل أفغانستان أو البوسنة أو أية دولة أفريقية تعاني من مشاكل أمنيه بحيث تتضمن على هذه الدول يجب مساعدتها في تشريعاتنا ضمن أطار هذا التجمع ويتلزم سوء الوضع الأمني تدني حالة الفقر وبالتالي الجهل فلا بد لنا من وقفة وتشريع الدعم .

10 تقسيم الإجتماع إلى لجان

تم تقسيم الإجتماع إلى ثلاث لجان لعمل التوصيات حول المواضيع الثلاثة الرئيسية لمناقشتها في الاجتماع وتحديد الحلول المناسبة.

حيث ناقشت اللجنة الأولى القضايا الآتية:

- أ- أنظمة التعرف الجمركية
- ب- المنتجات المحلية
- ج- توفر الموارد المعدنية
- د- القوانين واللوائح التجارية
- هـ- خصصة وتأميم الأنشطة التجارية

في حين ناقشت اللجنة الثانية الأمور التالية:

- أ- إقامة معارض تجارية
- ب- ورشات عمل لخلق الوعي حول التطورات الاقتصادية في المنطقة والعالم بشكل اجمع.
- ج- تبادل الزيارات التجارية
- د- موعد ومكان عقد الاجتماع القادم

أما اللجنة الثالثة فقد ناقشت المواضيع الآتية:

- أ- عملية (آلية) تمويل المؤتمر القادم
- ب- فرص الاستثمار في المنطقة
- ج- آلية التعاون في مجال الاستثمار
- د- الموارد والمتوفرة في المنطقة

11- تقارير اللجنة والملاحظات

قدمت اللجان تقاريرها إلى الاجتماع المنعقد ، وبناءً على ذلك فقد تم الاتفاق على الآتي:

- أ- ضرورة الأمن والسلام والاستقرار السياسي في دول أفريقيا والعالم العربي كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقتين.
- ب- يعتبر الأمن والسلام ضروريان للتجارة الحرة وتدفق الاستثمارات بين منطقتي أفريقيا والعالم العربي.
- ج- يبدو أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية والدوحة وصلت إلى طريق مسدود وبناءً على ذلك فإنه يجب على دول أفريقيا والعالم العربي البحث عن سبل لتعزيز التعاون والاندماج الإقليمي.
- د- نظراً لأن الأزمة المالية العالمية أثارت تحديات جديدة في دول العالم الثالث فإن هناك حاجة ماسة لدول أفريقيا والعالم العربي أن تضافر قواها من أجل زيادة انسياب المعلومات الخاصة بالتعاون من أجل توحيد المواقف والحوارات الدولية.
- هـ- أن دول أفريقيا والعالم العربي في حاجة إلى تأسيس قنوات للحد من الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات العالمية الحالية في المال والغذاء .

- و- ستؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تغير النظام المالي الحالي وهذا سيؤثر على الدول النامية بشكل عكسي، وعلية فان على الدول العربية ودول أفريقيا ومن خلال الجهود المشتركة على المستوى الإقليمي المشاركة بفعالية مع المجتمع الدولي لإيجاد آليات للنظام المالي العالمي الجديد للتصدي للآثار السلبية لهذه الأزمات على التنمية الاقتصادية في المنطقتين.
- ز- يجب على دول أفريقيا والعالم العربي أن تراعي حركة الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئة للتواصل.
- م- إن الرد الرئيسي على الآثار السلبية للعولمة يكمن في وضع السياسات المطلوبة لكي تساعد الشركات الوطنية في تعزيز التنافس على المستويات الإقليمية والدولية.
- ط- يجب على دول أفريقيا والعالم العربي تكثيف البحث المشترك عن المعلومات حول الإطار القانوني لتعزيز الاندماج الإقليمي.
- ي- يوجد الاندماج الإقليمي في أجزاء مختلفة من العالم وذلك في الصيغ التالية:-
- أ- منظمة التجارة الحرة
- ب- اتحاد الجمارك
- ج- السوق المشتركة
- د- الاتحاد النقدي
- وعليه فإن على دول أفريقيا والعالم العربي البحث عن الآليات المثلى للعمل المشترك لهذه المؤسسات من اجل الوصول إلى الاتفاقيات الإقليمية المشتركة .
- هـ- أن دول أفريقيا والعالم العربي في حاجة إلى تطوير تجارتها والقطاعات الخدمية من اجل استقطاب الاستثمارات الخارجية.

• 12 التوصيات / القرارات

ناقشت الاجتماع الملاحظات التي وردت أعلى ، والذي تم استنتاجها من تقرير اللجان ، وقرر كما هو موضح أدناه- وأوصى بهذه الملاحظات للاجتماع القادم.

- 1- يعتبر هذا الاجتماع هو الأول بين سلسلة من الاتصالات الذي سوف تنوج في النهاية بإنشاء مؤسسة عربية افريقية مشتركة للتوسط في التعاون الاقتصادي بين المنطقتين.
- 2- يجب على دول أفريقيا والعالم العربي تشجيع مشاركة غرفها التجارية في صياغة السياسات الاقتصادية.
- 3- على دول أفريقيا والعالم العربي تنشيط الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الإقليمي والتجارة.

4- يجب على دول أفريقيا والعالم العربي العمل سوياً من أجل تعزيز الاتصالات الثنائية والإقليمية والاجتماعات والدورات التدريبية المتعلقة بتشجيع التجارة والاستثمار والعمل .

5- على دول أفريقيا والعالم العربي بذل جهودها من أجل تسهيل انتقال التكنولوجيا والاستفادة منها على المستوى الداخلي.

6- هناك حاجة لدعم الاستثمارات في المنطقتين وفي هذا الشأن فإنه يجب تشجيع المؤسسات التي تتعهد بالاستثمار وتقديم التمويل حتى يتم عقد اجتماعات بشكل دوري لضمان تعاون فعال.

13.0 مكان وموعد الاجتماع القادم:

13.1- اقترح رئيس الوفد الليبي بأن يتم عقد الاجتماع القادم لغرف التجارة والصناعة في ليبيا

13.2- بالنسبة لتفاصيل موعد عقد الاجتماع القادم فسوف يتم الاتفاق عليها عن طريق الأمانة العامة للرابطة والسلطات في ليبيا وسيتم تعميم ذلك الى دول المنطقتين.

الامانة العامة للرابطة